مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية
كلية التجارة
جامعة الإسكندرية

العدد الثاني– المجلد الخامس والخمسون – يوليو ٢٠١٨

تطور الفقر وأنماط الاستهلاك الغذائي في مصر (دراسة تحليلية تطبيقية)

د/خالد عبدالحميد حسانين

مدرس الاقتصاد بالمعهد العالى
للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات
أكاديمية الشروق

The development of poverty and food consumption in Egypt (applied Analytical Study)

ملخص البحث

تعـــانى مصـــر العديـــد مـــن المشـــكلات الاقتصادية، والتى من أهمها مشكلة الفقر، وقد ازدادت معـــدلات الفقـــر فـــي مصـــر مطلـــع التسعينات من القرن الماضي، ثم انخفضت في بداية الألفية ولكنها تطورت بشكل متزايد خلال باقي فترات الدراسة، وقد تباينت وتغيرت خطوط الفقر ومستويات الإنفاق وأنماطه فيما بين الريف والحضـــر وبالمقارنـــة بـــين فتـــرتين مـــن فتـــرات الدراســـة لعـــامي٢٠١٢/ ٢٠١٣، ٢٠١٥، كمـــا شـهدت مصـر زيـادة مستمرة فـي معـدلات الفقـر ومزيـداً مـن انخفـاض مسـتوى معيشـة الفقـراء وخاصـة فـي المنـاطق الريفيـة بـالرغم من تحقيق معلات نمو مرتفعة في بعض سنوات الدراسة.

الكلمـــات المفتاحيـــة: الفقـــر، خطـــوط الفقـــر، الريف والحضر، أنماط الاستهلاك،الإنفاق

Abstract

Egypt is suffering from many economic problems, foremost of which is the problem of poverty, poverty rates have increased in Egypt at the beginning of the 1990s of the last century, and then fell at the beginning of the millennium but increasingly developed during the rest of the periods of study, have varied and changed the poverty lines and levels and patterns of expenditure between rural and urban areas compared between study periods for 2012 /2013, 2015, Egypt witnessed a con-tinuous increase in poverty rates and a further decline in the standard of living of the poor, especially in rural areas, despite high growth's ratings in some years of study.

تمهيد

تعانى مصر العديد من المشكلات الاقتصادية، التي من أهمها مشكلة الفقر، والفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة. ويمكن تعريف الدول الفقيرة بأنها تلك الدول التي تعاني من مستويات منخفضة من التعليم والرعاية الصحية وتوافر المياه النقية صحياً للاستهلاك البشري والصرف الصحي ومستوي الغذاء الصحي كماً أو نوعاً لكل أفراد المجتمع، ويضاف إلى ذلك معاناتها من تدهور واستنزاف مستمر لمواردها الطبيعية مع انخفاض مستوى دائرة الفقر[١].

وتعتبر التغيرات في الدخول الفردية أحد العوامل الرئيسة التي تؤثر على نمط إستهلاك المجموعات السلعية المختلفة، والذي يختلف من سلعة لأخرى وفقا لأهمية وأفضلية السلعة بالمقارنة بالسلع الأخرى. وقد توصل إنجل Engel إلى أن نسبة الإنفاق على الغذاء تزيد كلما قل دخل الأسرة مع ثبات العوامل الأخرى وهو مؤشر أو دلالة على إنخفاض مستوى معيشة الأسرة، في حين تزداد نسبة ما ينفق على السلع الكمالية عند زيادة الدخل[٢]

مشكلة الدراسة

تعتبر مشكلة الفقر من أهم الأسباب للكثير من المشكلات الاجتماعية ، والتي تزداد حدتها في الدول النامية والتي منها مصر، حيث يمثل الفقر أياً كانت أبعاده عائقاً رئيساً أمام كافة الجهود الإنمائية والاستثمار في البيئة أو المجتمع ورفع معدلات النمو والأداء الاقتصادي والاجتماعي كما يشكل تهديداً للاستقرار السياسي والاجتماعي في كافة البلدان ومصدراً رئيساً للقلق وعدم اطمئنان الفرد على حاضره ومستقبله. لذا فقد تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي: **مامدى تطور حالة الفقر في مصر؟ و هل يحدث تغير للنمط الاستهلاكي الغذائى والفقر زمنياً؟ وفي أى اتجاه؟**

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من خطورة المشكلة والآثار المترتبة عليها وما تعكسه من انخفاض لمستوى الدخل وسوء توزيعه وبالتالي ضعف الاستهلاك والادخار والدخول فيما يعرف بالحلقة المفرغة للفقر.

هدف الدراسة

إنطلاقا من المشكلة البحثية للدراسة، فإن الهدف تمثل في معرفة مواطن الفقر وتوزيعه فى مصر، ومعرفة مدى اختلاف الأنماط الاستهلاكية للريف والحضر المصرى، ومستوى خطوط فقر الغذاء وغير الغذاء والمطلق للريف والحضر؛ لمساعدة متخذي القرار في رسم السياسات الكفيلة بالحد من تلك المشكلة واحتواء آثارها.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

إعتمد البحث على التحليل الوصفي وقياس نموذج الانحدار في الصورة اللوغاريتيمة المزدوجة المعكوسة لتقدير المرونات الإنفاقية.

المحور الأول:الدراسات السابقة

دراسة "كريمة كريم"[٣] (١٩٩٤) "الفقر وتوزيع الدخل في مصر"، حيث ميزت بين تقدير الفقر تبعاً لتقدير الإنفاق وتقديره تبعاً لتقدير الدخل (يساوي مجموع الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الادخاري)، وكذلك ميزت بين تقديرات الفقر المطلق وتقديرات الفقر المدقع، وعليه فإن دخل خط الفقر المطلق للأسرة (متوسطة الحجم: خمسة أفراد) بلغ نحو ٣٧٩٥.٩ جنيه بالحضر، ونحو ٣٧١٣.٣ بالريف عام ١٩٩٤ في حين بلغ خط الفقر النسبي للأسرة

(على أساس النسبة من متوسط الدخل في بحث العينة) نحو ٧٠.٤% بالحضر، ونحو ٩٠.٩% بالريف. أما خط الفقر النسبي للأسرة على أساس النسبة من متوسط الدخل على المستوى القومي بلغ نحو ٣٩.٣%، ٥٢.٢% بالحضر والريف على التوالي.

وبلغت نسبة الأسر الفقيرة نحو ٤٦%، ٦٤.٥% من الحضر والريف على التوالي تبعاً لتقدير الدخل، في حين بلغت نسبة الفقر تبعاً لتقدير الإنفاق نحو ٣٥.٩%، ٥٤.٥% عام ١٩٩٤ في الحضر والريف على التوالي، وقدرت الدراسة نسبة فجوة الدخل للأسرة (متوسط دخل الفقراء/دخل خط الفقر) بنحو ٧٥.٨%، ٨٥.٣% في الحضر والريف على التوالي مما يشير إلى اتساع فجوة الفقر المطلق في القطاع الريفي (١٩٩١.٧ مليون جنيه) عنها في القطاع الحضري (١٨٢٧.٨ مليون جنيه). وفيما يتعلق بتقديرات الفقر المدقع، فقد بلغ دخل خط الفقر المدقع للأسرة نحو ١٩٩٣.٨، ٢١٨٦.١ جنيه في الحضر والريف على التوالي، أي ارتفاع الفقر المدقع في الريف عن الحضر، حيث بلغت نسبة الأسر الفقيرة المعدمة (فقيرة فقر مدقع) نحو ٧.٣% في الريف ونحو ٦.٦% في الحضر تبعاً لتقدير الدخل وكذلك الحال عند التقدير تبعاً لتقدير الإنفاق.

وفي دراسة "العريان"[٤] (١٩٩٥) " نظرة عامة عن الأنماط الاستهلاكية في مصر، ندوة تنمية وتنظيم التجارة الداخلية" ، أشار إلى أن نصيب أفقر ٢٠% من السكان الريفيين والحضريين من الدخل بلغ نحو١٣.٥ %، ١١.٩% على التوالي خلال عام ١٩٩٠/١٩٩١. وتبين من الدراسة تزايد نسبة الإنفاق الأسرى على الطعام والشراب مع تزايد عدد أفراد الأسرة، حيث بلغت هذه النسبة نحو ٧٥% من الدخل في الأسر الفقيرة التي يزيد عدد إفرادها عن ٧ إفراد سواء في الحضر أو الريف على السواء. وأكدت الدراسة أن الأسر الفقيرة تنفق نحو ٦٦.٤٣%، ٦٨.٣٩% من دخلها السنوي على الطعام والشراب في الحضر والريف على التوالي، بينما تنفق الأسر مرتفعة الدخل نحو ٣٢.٣٢%، ٤٥.٠٩% من دخلها السنوي على الطعام والشراب في الحضر والريف على التوالي.

وأشارت دراسة "البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة"[٥] " تقرير التنمية البشرية "(١٩٩٦) إلى أن ٢٣% من المصريين يعيشون تحت خط الفقر، وأن ٧٠% من المصريين يمكن اعتبارهم في حالة فقر مدقع، وان خمس السكان يعيشون في حالة فقر معتدل وتبين من الدراسة أن حوالي ٤٢% من الفقراء يعيشون في الحضر ونحو ٥٨% من الفقراء يعيشون في الريف، وأكدت الدراسة أن ٤٨% من الفقراء يعيشون في الوجه القبلي، ٣٦% من الفقراء يعيشون في الوجه البحري، كما أوضحت الدراسة ارتفاع نسبة الفقر في حضر مصر خلال الفترة (١٩٩٠/١٩٩١، ١٩٩٥/١٩٩٦)، واعتمدت الدراسة على تحديد خط الفقر بدولار واحد في اليوم وأوضحت الدراسة أن محافظة أسيوط تمثل أعلي المحافظات فقراً حيث يبلغ إجمالي عدد الفقراء المدقعون فيها حوالي ٦٩٨.٧ ألف نسمة في عام ١٩٩٠/١٩٩١، ١٤٤٦ ألف نسمة في عام ١٩٩٥/١٩٩٦.

قدرت دراسة المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء (IFPRI)[٦] "Aprofile of Po-١٩٩٨ verty in Egypt: 1997" خطوط الفقر المطلق للفرد بالجنيه شهرياً لمناطق خمسة هى: المحافظات

الحضرية، حضر مصر السفلى، ريف مصر السفلى، حضر مصر العليا، ريف مصر العليا وبلغت قيمتها نحو ١٢٩.٢، ١٠١.٧، ٨٥.٤، ٨٢.٨، ١٠١.٤ جنيه/الفرد/ شهر للمناطق الخمسة على التوالي. وبالنسبة لمؤشرات الفقر فقد بلغ مؤشر نسبة الفقر نحو ٢٦.١%، ٢٤.٢%، ٢٧%، ١٧.١%، ٣١.٧% للمناطق الخمسة على التوالي. أما مؤشر فجوة الفقر٦.٧%، ٥.٤%، ٦.٩%، ٤.٢%، ٨.٢% للمناطق الخمسة على التوالي. في حين بلغ مؤشر شدة الفقر نحو ٢.٤%، ٢%، ٢.٧%، ١.٥%، ٣.٣% عام١٩٩٧ لنفس المناطق الخمسة على التوالي. أما بالنسبة لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي فقد بلغ معامل جيني لتوزيع الإنفاق على مستوى أقليم الحضر نحو ٠.٣٧ وعلى مستوى أقليم الريف نحو ٠.٣٢ أما على مستوى إجمالي الجمهورية فبلغ نحو ٠.٣٥ وأوضحت الدراسة أن حوالي ١٥.٧ مليون نسمة أي حوالي٢٦.٥% من السكان اعتبروا فقراء في مصر عام ١٩٩٧ وأن حوالي ٦٣% منهم يقطنون الريف، ومن هؤلاء الفقراء حوالي ٥.١ مليون نسمة اعتبروا فقراء فقراً مدقعاً (أشد فقراً) ويقطن ٧٤% منهم الريف.

وفي دراسة "سليمان"[٧] (٢٠٠٣) " قياس مستوي الفقر ودور تقانة المعلومات والاتصالات في الحد من آثاره" تم تقدير خط الفقر المدقع كمتوسط دخل الفرد في السنة الذي عنده يحقق الفرد حاجته الصحية الغذائية الموصي بها، والذي ارتفع من حوالي١٢١ جنيه للفرد في السنة بأسعار عام ١٩٧٥ إلى حوالي ٢٥٤٠ جنيه بأسعار عام ٢٠٠٠ في الحضر، ومن حوالي١١٠ جنيه للفرد في السنة بأسعار عام ١٩٧٥ إلى حوالي ٢١٤٣ جنيه بأسعار عام ٢٠٠٠ في الريف. وأن المتوسط العام لخط الفقر يبلغ حوالي ٢٣٢٥ جنيهاً للفرد في السنة بأسعار عام ٢٠٠٠، أي حوالي ١٩٤ جنيه شهريا، أو ما يقرب من ٦.٥ جنيه يوميا، ويعني هذا أن من يعول زوجة وطفلين ودخله السنوي تسعة آلاف وثلاثمائة جنيه سنويا لا يجب أن يخضع لأي أنواع من الضرائب، بل يحتاج لمزيد من الدعم لتحسين مستوي معيشته لأنه يقع علي حافة خط الفقر. وأوضح سليمان أن الإنفاق علي الطعام والشراب يستحوذ علي أكثر من نصف ميزانية الأسرة المصرية، أي حوالي ٥٦% من جملة الإنفاق الاستهلاكي للفرد في الحضر، وحوالي ٥١% من جملة الإنفاق الاستهلاكي في الريف لعام ١٩٩٩/٢٠٠٠. وعلق على هذا أن أي تحرك في أسعار الأغذية ينعكس بصورة معنوية علي رفاهة الفرد والأسرة المصرية ومستوي معيشتها.

ولقد أوضحت دراسة "الشريعى"[٨] (٢٠٠٤) " أثر سياسات الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على كل من الاستثمار والمدخرات الزراعية والدخل الزراعى في المقتصد الزراعى المصرى " ، أن التوزيع النسبي للفقر في إجمالي الحضر والريف في مصر يتقارب بينه وبين التوزيع النسبي للسكان والذي يبلغ حوالي ٤٤% للحضر وحوالي ٥٦% للريف. أما بالنسبة للتوزيع النسبي للفقراء يتضح أن حوالي ٤٢.٤% في الحضر وحوالي ٥٧.٦% في الريف وهى نسبة قريبة إلى حد كبير بالنسبة للتوزيع النسبي للسكان بين حضر وريف مصر خلال عام ٢٠٠٠. ويتضح أيضاً ارتفاع نسبة الفقراء في ريف الوجه القبلى إلى حوالي ٣٢% من إجمالي الفقراء على المستوى القومى كما تبلغ نسبة الفقراء في حضر الوجه القبلى حوالي ١٧% وهى نسب مرتفعة عن الوجه البحرى والمحافظات الحضرية. أما عن

فجوة الفقر فلقد زادت في المناطق الحضرية عن المناطق الريفية حيث أوضحت الدراسة أنها تبلغ حوالي ٤.٩% في الحضر وحوالي ٤.٣% في الريف وحوالي ٣.٤% على المستوى القومى وإن كل الوضع لا يختلف في ريف وحضر الوجه البحرى عن ريف وحضر الوجه القبلى. كما استعرضت الدراسة أسباب الفقر ولخصتها في ستة أسباب، تزايد عدد السكان،والفساد الإداري، نقص التعليم، قلة الرقابة المالية، انخفاض مستوى الديمقراطية، نقص الحرية الصحفية، حيث أشارت إلى أن نسبة الفقراء في مصر تصل إلى٢٣% من السكان عام ٢٠٠٤.

ومن خلال دراسة "حسن"[٩] (٢٠٠٧) " الفقر : دراسة لمؤشرات الحرمان البشري في بعض المحافظات" قام بتحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً في نسبة الفقراء في مراكز بعض المحافظات في مصر من خلال تحليل تأثيرات مؤشرات الحرمان البشري على نسبة السكان تحت خط الفقر، بينت الدراسة أن متوسط نسبة السكان تحت خط الفقر في الإحدى عشر محافظة التي تناولتها الدراسة يبلغ ١٩.٨٠%، وهو ما يعني أن حوالي خمس السكان في محافظات الدراسة تحت خط الفقر، وقد بلغ الفقر أشده (أعلى قيمة) في حضر مركز سوهاج (٣٤.٧%)، بينما وجدت أقل المراكز في نسبة السكان تحت خط الفقر في محافظة شمال سيناء في كل من حضر بئر العبد، ومركز وريف العريش، وحضر مركزي رمانة، والقسيمة، وريف مركز رفح. كما أوضحت الدراسة أن متوسط نسبة السكان تحت خط الفقر على مستوى ريف المراكز لم يختلف كثيراً عن متوسط المراكز (كاجمالي ريف وحضر) إذ بلغت ١٩.٩%، كما إنه ارتفع قليلاً في حضر المراكز عن متوسط نسبة السكان تحت الفقر. كما أوضحت أن التباين شديد بين أقل نسبة وأعلى نسبة للسكان تحت خط الفقر بالمحافظات، وأن المدى بينهما كبير، مما يعكس تباين المستويات الاقتصادية ونسبة الفقراء وفجوتهم.

كما بينت الدراسة أن هناك عديد من المحددات والعوامل التي تؤثر على نسبة السكان تحت خط الفقر في المحافظات سواء على مستوى المحافظات أو إجمالي المراكز أو مراكز الريف ومراكز الحضر اعتماداً على البيانات الثانوية المتاحة في تقرير التنمية البشرية للمحافظات لعام ٢٠٠٥ ومن تلك المتغيرات متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالجنيه، ومعدل البطالة في قوة العمل، ومعدل الإعالة الديموجرافي، ونسبة الإحلال لقوة العمل في المستقبل، ونسبة الأمية للبالغين، ونسبة الأطفال المحرومين من فرص الالتحاق بالتعليم الابتدائى، ونسبة الأطفال ناقصو الوزن دون سن الخامسة، ونسبة الأسر التي لا تحصل على مياه آمنة، ونسبة الأسر غير المتصلة بالصرف الصحى الآمن.

وفي دراسة "محمد"[١٠] (٢٠٠٨)" دراسة تحليلية لمشكلة الفقر في مصر نموذج قياسي ودراسة مقارنة " تبين تحسن عام في مقياس التنمية البشرية لمصر منذ ١٩٩٣ بالإضافة إلى تحسين مستوى المحافظات لكن مع استمرارية مستوى الفقر في ريف وجه قبلى. ويرجع التحسن إلى التدخل المكثف من الحكومة وكذلك من المؤسسات المدنية الاجتماعية التي تصل إلى أفقر الأسر والمجتمعات. وكان ترتيب مصر ١١٢ في التنمية البشرية من ١٧٧ دولة في ٢٠٠٦، وانتقلت إلى مجموعة متوسطة التنمية البشرية.

المحور الثاني:الإطار النظري للدراسة

لا يعبر الفقر فقط عن الحرمان أو الافتقار المطلق لشخص ما للحاجات الضرورية الأساسية، وإنما عن الإقصاء من مختلف نشاطات المجتمع والخدمات الاجتماعية والسلع المادية وغير المادية.

١- بعض المصطلحات التي تتعلق بالفقر(١١):

- **الحاجات الأساسية للإنسان (Basic Human Needs)** : هي عبارة عن السلع الغذائية وغير الغذائية اللازمة للإنسان بحيث يبقى حياً وتُحفظ كرامته الإنسانية وتُحقق قدرته على مزاولة نشاطاته الاعتيادية بصورة مقبولة.
- **خط الفقر (Poverty Line)**: هو الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن غير الفقراء، ويعتبر الفرد فقيراً إذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، ويعرف الحد الأدنى لحاجات الفرد الأساسية على أنه خط الفقر. فالأفراد أو الأسر التي يكون إنفاقها أو دخلها تحت خط الفقر تصنف على أنها فقيرة والأسر أو الأفراد التي يكون إنفاقها أو دخلها فوق خط الفقر تصنف على أنها غير فقيرة. وهناك نوعان رئيسيان من خطوط الفقر هما:
- **الفقر المدقع (Abject Poverty)**: هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الأساسية اللازمة للحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية لبقائه حياً يزاول نشاطاته الاعتيادية، وبالتالي فإن **خط الفقر المدقع (Abject Poverty Line)** يعرف على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية.
- **الفقر المطلق (Absolute Poverty)**: هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية معاً، وبالتالي فإن **خط الفقر المطلق (Absolute Poverty Line)** يعرف على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية، والحاجات غير الغذائية الأساسية هي التي تتعلق بالمسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات.
- **الفقر النسبي (Relative Poverty)**: عرف البعض الفقر النسبي باعتبار أن من يقل دخله عن الوسيط يعتبر فقيراً فقراً نسبياً، وبالتالي فإن **خط الفقر النسبي** يعتمد على أن من يقل دخله عن قيمة محددة في سلم الدخل يُعتبر فقيراً، واختُلف على قيمتها حيث اعتبرها البعض الوسيط والبعض الآخر اعتبرها العشير الرابع، وتعتبر هذه القيمة المحددة هي خط الفقر النسبي. ويختلف خط الفقر النسبي عن خط الفقر المطلق بأن خط الفقر النسبي يختلف أو يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة.

٢- مفهوم الفقر

يُعد الفقر ظاهرة معقدة ذات أبعاد وأشكال متعددة: إقتصادية، واجتماعية وسياسية وتاريخية وثقافية وبيئية. ويعتبر مفهوم الفقر مفهوماً نسبياً فهو يختلف باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة وله عدة تعريفات، وبصفة عامة هو عدم القدرة على بلوغ

الحد الأدنى من الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الفرد من أن يحيا حياةً كريمة.

فمعظم بحوث الفقر[١٢] تنطلق من التعريف الظاهر لمفهوم الفقر والذي يشير إلى تلك الفئة أو الجماعة من الناس الموجودة في أى مجتمع، والتي تتسم بمجموعة من الخصائص والسمات تجعلهم يوصفون بأنهم فقراء. كما يعرف الفقر بحالة من النقص المادي، الذي يترجم بصفة عامة بمستوى الدخل النقدى، الذي يبقى دائما أقل من مستوى حد الفقر. كما يعرف الفقر بشكل عام بأنه ندرة المادة أو تبديدها أو توزيعها على نحوٍ غير عادل[١٣].

وقد ينظر على أن الفقر في حقيقة الأمر عجز الأفراد أو الأسر الموجودة في المجتمع عجزاً تاماً، عن توفير الحد الأدنى من الموارد أو القدرة اللازمة من أجل تحقيق أقل قدر ممكن من الإشباع للحاجات الأساسية أو الضروريات التي تمكنهم من البقاء على قيد الحياة ومزاولة أعمالهم، فالفقر هنا يعني قصور القدرة الإنسانية[١٤].

كما يرى البنك الدولي أن الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة[١٥]، فالمفهوم المادي الضيق للفقر يرتبط بمفهوم تأمين الحد الأدنى من مستوى المعيشة اللائق مما يطرح بدوره ثلاثة أسئلة فرعية[١٦] هى: كيفية قياس مستوى المعيشة، وما هو مضمون الحد الأدنى من مستوى المعيشة اللائق؟ وكيفية قياس شدة الفقر من خلال مؤشر واحد (يحدد الإنفاق على الغذاء فقط بخط الفقر المدقع ويمكن تعريفه بأنه التكلفة الدنيا من السلع الغذائية الأساسية التي لا يمكن للإنسان البقاء على قيد الحياة بدونها إلا لفترة قصيرة)، أما الإنفاق على مجموع السلع الغذائية والسلع غير الغذائية الضرورية يحدد بخط الفقر المطلق (ويمكن تعريفه بأنه يساوي إجمالي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية سواء كانت غذائية، أو غير غذائية). والشكل رقم (١) يوضح بعض مفاهيم الفقر.

شكل رقم (١) رسم توضيحي لمفاهيم الفقر وفقاً لخطوط الفقر المختلفة

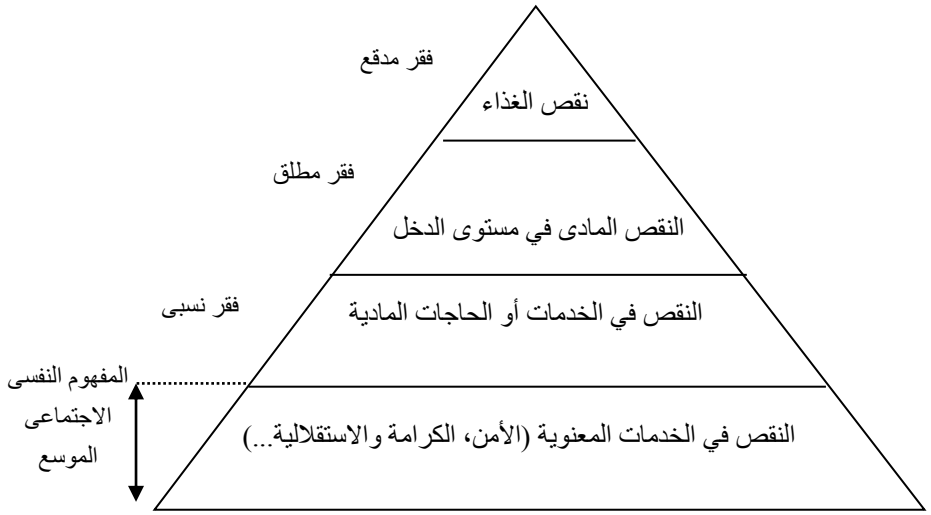

المصدر: حصر ورى نادية، تحليل وقياس الفقر فى الجزائر – دراسة تطبيقة فى ولاية سطيف، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتورى قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ص٨.

٣- تفسير ظاهرة الفقر من الناحية الاقتصادية

إن مسببات الفقر فردية، وعائلية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، ومتعددة ومتنوعة ومتغيرة ومتفاعلة لدرجة أنها تتراكم، **وسيتم الاقتصار على الأسباب الاقتصادية فقط:**

- **الفقر وتوزيع الدخل:** لقد أولت الدراسات الاقتصادية الحديثة اهتماماً كبيراً ومتزايداً بمشكلة انتشار الفقر في دول العالم الثالث، وخاصة بعد ما حصل تغير في الفكر التنموي والذي يدعو إلى أن الاستثمار والادخار هما شرطان للتنمية، ولكن الآن أصبح التوزيع هو العنصر الحاسم الآخر لنجاح وتحقيق التطور. حيث أصبح واضحاً من أن النمو الاقتصادي في حد ذاته لا يحل مشكلة الفقر والتخفيف من حدتها، إذ أن استراتيجيات التنمية التي أدت إلى زيادة مستوى دخل الفرد ليس لها تأثير على الفقر إذا ما صاحبها ازدياد التفاوت في توزيع الدخول، وعليه يجب أن تصل ثمار التنمية إلى كل أفراد المجتمع.

فمن المعروف أنه يوجد تناقض بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ويتسع هذا التناقض أو يضيق وفقا لحالة التنمية الاقتصادية، فالدول المتقدمة اقتصادياً تدرك أهمية توزيع الدخل، ولكن على العكس في دول العالم الثالث[١٧]. وتشير كثير من الدراسات إلى أن تفاوت الدخل يُعزى إلى أسباب كثيرة أهمها: تركز الثروة بين قلة من الإفراد، واختلاف المستوى التعليمى، واختلاف الدخول بين الريف والحضر بالإضافة إلى اختلاف النشاط الاقتصادي[١٨].

إن مفهوم توزيع الدخل ينصرف إلى قيام الدولة بتوفير درجة إشباع متساوية من السلع والخدمات، التي يمكن للفرد الحصول عليها عن طريق وحدات الدخل الحدية، فإن تعذر على الدولة القيام بهذا الدور خلال فترة زمنية معينة فإنها تلجأ في فترة لاحقة إلى إعادة توزيع الدخل، بالخصم من أصحاب الدخول العالية لصالح محدودي الدخل وعليه ضمان حد أدنى لمحدودي الدخل مع المحافظة على الحافز الشخصى والملكية الخاصة لأصحاب الدخول العليا[١٩]. وهناك علاقة تربط بين المفهومين (الفقر وتوزيع الدخل)، بمعنى أنه كلما زاد التفاوت في الملكية ازدادت نسبة الفقر في أوساط المجتمع.

- **الفقر والتخلف الاقتصادي:** يستخدم اصطلاح التخلف الاقتصادي لمعانٍ متعددة، أكثرها شيوعاً انخفاض مستوى المعيشة، أى انخفاض متوسط الاستهلاك من السلع والخدمات، انخفاضاً كبيراً بالمقارنة بالدول المتقدمة، وكذلك ارتفاع نسبة المشتغلين بالزراعة وانخفاض إنتاجية العمل، وانخفاض مستوى التعليم والصحة والتغذية، وهذه الخصائص يمكن النظر إليها على أنها أسباب الفقر ونتاجاً له في نفس الوقت[٢٠].

هناك الكثير ممن لا يفرق بين ظاهرتى الفقر والتخلف، بالرغم من أنه يوجد ثمة فوارق جوهرية بينهما، إذ يُلاحظ أن هناك بعض الدول المتقدمة، الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا وفرنسا..، يوجد بها فقراء كثيرون ورغم ذلك لا يمكننا وصفها بأنها دول متخلفة، وبالمثل فإن هناك دول فقيرة مثل بعض الدول الإفريقية يوجد بها أغنياء غير أنه لا ينفي حقيقة كونها متخلفة، فالدول المتخلفة هى التي

تتميز بالانخفاض النسبي في متوسط الدخل. وهناك من يذهب إلى التفرقة بين التخلف والفقر، في أن التخلف ينطوي على خلل اجتماعي مع الخلل الاقتصادي مع وجود أيضاً الخلل الحضرى، حيث تكون العلاقات والنظم الاجتماعية غير متناسبة مع التطور الاقتصادي والمادي على نحو يحول دون المزيد من التطور الاقتصادي في المستقبل، مع ملاحظة أن الشعوب المتخلفة عادة ما تكون غير متحضرة خاصة منهم سكان الريف[٢١]. لذا قد يعتبر التخلف الاقتصادي هو المحدد والسبب المباشر لحدوث وانتشار الفقر، نظراً لما له من تأثير على الدخل القومى والدخل الفردي وكذلك تأمين الخدمات الأساسية للسكان (الصحية، التعليمية، السكنية).

– **انخفاض الدخل الفردي:** إن السبب المباشر للفقر، هى الدخول المتدنية، بمعنى أنها السبب الرئيسى في الوقوع في الفقر على الأقل، أى أن الدخل هو امتلاك رأس المال واستثماره دون نفاذه وأن ضعف وانعدام الدخل هو دليل على الفقر، ويؤدى ضعف الدخل إلى آثار سيئة إذ ينجم عنه ضعف في الاستهلاك والادخار ويؤدى هذا إلى ضعف القدرة الشرائية، وبالتالي إلى ضيق السوق وهذا ما يعرف عنه بالحلقة المفرغة للفقر[٢٢]، والتي يعبر عنها الشكل رقم (٢)، حيث تتمثل الحلقة الأولى في أن انخفاض الدخل الفردي يعني انخفاض القدرة على الادخار، وهو يترتب عليه انخفاض في رأس المال المستثمر وهذا يعني بدوره انخفاض في الإنتاجية وبهذا تكتمل الحلقة المفرغة من جهة العرض. أما الحلقة الثانية تتمثل في انخفاض حجم السوق المحلية، ويعني ضعف الحافز على الاستثمار مما يدل على انخفاض رأس المال المستثمر، وهو ما يترتب عليه انخفاض الإنتاجية الأمر الذي يؤدى إلى انخفاض مستوى الدخل الحقيقى، أى انخفاض القدرة الشرائية المتاحة له، وهذا يترتب عليه ضعف السوق المحلية وضعف الاستثمار وبهذا تكتمل الحلقة المفرغة من جهة الطلب. أى أن انخفاض الدخل الفردي الذي يعكس انخفاض الإنتاجية هو القاسم المشترك ونقطة الالتقاء بين الحلقتين، كما أن هذه النظرية تشير إلى أن الفقر الذي ينتج من انخفاض الدخل سرعان ما تتبعها الزيادة السكانية السريعة، من ثم سيبقى المجتمع عند مصيدة حد الكفاف[٢٣].

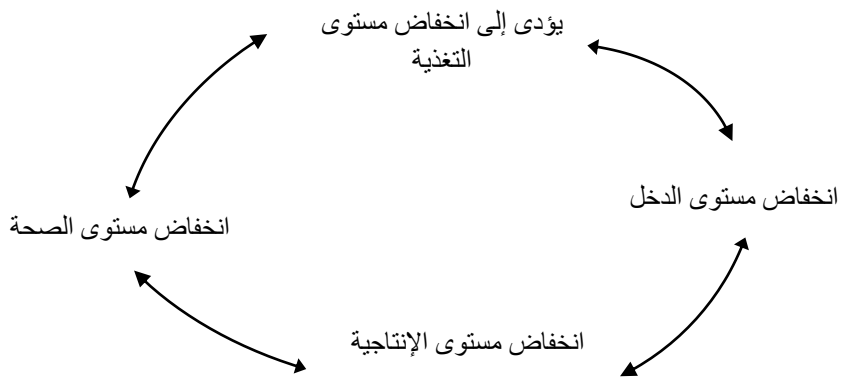

شكل (٢) الحلقة المفرغة للفقر

المصدر: المصدر السابق ص ٢٣.

وبالتالي فإن انخفاض الدخل الفردي ناتج عن انخفاض النمو الاقتصادي، وأن التحسين والزيادة المستمرة في الدخول من خلال ارتفاع النمو الاقتصادي سيؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة، كما يمكن أن تتحقق عملية توزيع الثروة والدخول إلى جميع أفراد المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية، لأنه لا يمكن اعتبار انخفاض الدخل الفردي فقط السبب في انتشار الفقر، إذ كيف تفسر ارتفاع الدخل الفردي لبعض الدول المتقدمة ولكن الفقر مازال موجوداً بين أفراده.

فقر الدخل وفقر القدرة

ويقصد **بفقر الدخل:** انخفاض دخل الفرد عن حدٍ معين. ويتم التعامل مع هذا الحد من منظور مطلق أو نسبي.

أما **فقر القدرة** فُيقصد به انخفاض القدرات الإنسانية عن تحقيق مستوى معين من الرفاهية المستحقة للإنسان، مثل الصحة الجيدة، والتعليم المناسب، والتمتع بمستوى معيشي لائق[٢٤]. ويتم قياس فقر القدرة من خلال الرقم القياسى للفقر البشري، الذي يقيس أوجه الحرمان من حياة مديدة وصحية، ومن القراءة والكتابة، والحرمان من مستوى معيشي لائق مثل الحرمان من مصدر مياه جيد، وانخفاض وزن الأطفال عن المعدل الطبيعى لأعمارهم وارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على انتشار الفقر البشري[٢٥].

ويعتبر مقياس فقر القدرة والمقابل لمؤشر التنمية البشرية من المؤشرات الهامة، والذي يقاس بالمتوسط المرجح لثلاث مؤشرات تحاول تحديد شريحة البشر التي لا تتمتع بهذه الخدمات الأساسية من (التغذية الجيدة – والصحة – والتعليم)[٢٦]، فوفقاً لتقرير التنمية البشرية ٢٠١٦ تقسم دول العالم وفقاً لقيمة دليل التنمية البشرية إلى: دول ذات تنمية بشرية مرتفعة جداً وتتراوح قيمته لها في المدى (٠.٨٠٠ – ١) ويشمل ٥١ دولة، ودول ذات تنمية بشرية مرتفعة إذا كانت قيمة دليل التنمية البشرية لها تتراوح في المدى (٠.٧٠١ – اقل من ٠.٨٠٠) ويشمل ٥٤ دولة، ودول ذات تنمية بشرية متوسطة إذا كانت قيمته تتراوح في المدى (٠.٥٥٠– اقل من ٠.٧٠١) ويشمل ٤٢ دولة، ودول ذات تنمية بشرية منخفضة أقل من ذلك ويشمل ٤١ دولة. وتعد مصر أحد الدول متوسطة التنمية، حيث بلغ دليل التنمية البشرية نحو ٠.٦٧١، ٠.٦٧٣، ٠.٦٨١، ٠.٦٨٨، ٠.٦٩١ وجاءت في المركز ١٢٣، ١٠١، ١١٣، ١٠٨، ١١١ من إجمالي ١٨٢، ١٦٩، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٨ دولة على التوالي، كما بلغ خط الفقر الوطنى (نسبة السكان التي تعيش تحت خط الفقر الدخلي) حوالي ١٦.٧%، ١٦.٧%، ٢٢%، ٢٥.٢%، ٢٥.٢% للأعوام ٢٠١٠، ٢٠٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥ على التوالي[٢٧].

المحور الثالث: تطور مشكلة الفقر في مصر

يشير واقع الفقر في مصر إلى ارتفاع أعداد الفقراء سنة تلو الأخرى، فيما أظهرت الدراسات[٢٨] أن مستوى المعيشة في الحضر أعلى منها في الريف، كما أن شدة الفقر والتفاوت في توزيع الدخول أعلى في الحضر عنها في الريف، ويتمركز الفقر في الوجه القبلي عنه في محافظات الوجه البحري.

جـــدول رقم(١) تطور نسبة الفقراء على مستوي الجمهورية وعلى مستوي الفقر المدقع في الفترة من١٩٩٩/٢٠٠٠ حتي٢٠١٤/٢٠١٥

السنة	نسبة الفقراء وفقا لمقياس الفقر القومي %	نسبة الفقراء وقفا لمقياس الفقر المدقع %
١٩٩٩/٢٠٠٠	١٦.٧	٢.٩
٢٠٠٤/٢٠٠٥	١٩.٦	٣.٦
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢١.٦	٦.١
٢٠١٠/٢٠١١	٢٥.٢	٤.٨
٢٠١٢/٢٠١٣	٢٦.٣	٤.٤
٢٠١٤ / ٢٠١٥	٢٧.٨	٥.٣

المصدر: مؤشرات الفقر طبقا لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك- الموقع الرسمي الجهاز المركزي لتعبئة العامة والاحصاء (سنوات متتالية). http://www.capmas.gov.eg/pepo/a.pdf

جـــدول رقـــم(٢) نسبة الفقراء وفقا لأقاليم الجمهورية خلال الفترة من ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٤ /٢٠١٥

الأقاليم	٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٤ / ٢٠١٥
المحافظات الحضرية	%٦.٩	%٩.٦	%١٥.٦	% ١٥.١
حضر الوجه البحري	%٧.٣	%١٠.٣	%١١.٧	% ٩.٧
ريف الوجه البحري	%١٦.٧	%١٧	%١٧.٤	% ١٩.٧
حضر الوجه القبلي	%٢١.٣	%٢٩.٥	%٢٦.٧	% ٢٧.٤
ريف الوجه القبلي	%٤٣.٧	%٥١.٤	%٤٩.٤	% ٥٦.٧
إجمالي الجمهورية	%٢١.٦	%٢٥.٢	%٢٦.٣	% ٢٧.٨

المصدر: مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك(٢٠١٤/٢٠١٥)- الموقع الرسمي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء http://www.capmas.gov.eg/pepo/a.pdf

١- الفقـر وتوزيعـه بمصـر مـن عـام ١٩٩١– ٢٠١٠[١]: تشير[٢٩] دراسة لوزارة التخطيط بالتعاون مع البنك الدولي إلى أن الفقر قـد زاد فـي المنـاطق الحضـرية مـن ٢٠.٣ % إلى٢٢.٣ % بينما انخفض في المناطق الريفية مـن ٢٨.٦ % إلـى٢٣.٣ % فـي الفتـرة من١٩٩١– ١٩٩٥، ويرى البعض أن الفقر قد ازداد بمعدل أعلى عقب تنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادي في بداية التسعينات، حيث ارتفع خط الفقر الأعلى من٣٠ %عام١٩٨١/ ١٩٨٢ إلى٣٩ % عام ١٩٩٠/ ١٩٩١ ليصل إلى ٤٨

[١]- وهي فترة تطبيق الاصلاح الاقتصادي في مصر وحتى ثورة يناير ٢٠١١ .

%عام ١٩٩٥/١٩٩٦ وفقاً لبعض التقديرات. ووفقاً لدراسة [٣٠] أخرى لوزارة التخطيط انخفض الفقر في عام ١٩٩٥ / ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ من ١٣.٧ مليون نسمة إلى ١١ مليون نسمة يمثلون نحو١٦% من عدد السكان الإجمالي.

ووفقا لتقرير أعده البنك الدولي [٣١]عن حالة الفقر في مصر عام ٢٠٠٧، حيث أظهر التقرير أن الفقر قد ارتفع من ١٦.٧% عام ٢٠٠٠ إلى نحو ١٩.٦% عام ٢٠٠٥ ومع ذلك فإن نسبة (القريبين من الفقر) إلى إجمالي السكان انخفضت إلى٢١% عام ٢٠٠٥ بعد أن كانت ٢٦% عام ٢٠٠٠ بانخفاض بلغ نحو ٢ مليون نسمة مما أدى إلى انخفاض أعداد الفقراء والقريبين من الفقر بنسبة بلغت ٢% والتي تظهر من انخفاض نسبة إجمالي الفقراء من ٤٢.٦% عام ٢٠٠٠ إلى ٤٠.٥% عام ٢٠٠٥.

في[٣٢] الفترة ٢٠٠٥– ٢٠١٠، شهدت مصر زيادة مستمرة في معدلات الفقر وكذلك مزيداً من التدهور في مستوى معيشة الفقراء رغم تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وقد زاد معدل الفقر في مصر من١٩.٦% إلى٢٤.٣ % وكان الوضع أسوأ بكثير في المناطق الريفية، حيث ارتفع معدل الفقر من ٢٦.٨% إلى٣٢.٧ %، إضافة إلى ذلك تدهور مستوى رفاهة الفقراء وكان دخل الفرد الفقير يقل في المتوسط بواقع ٢٦١ جنيهاً عن خط الفقر في عام ٢٠٠٥، وازدادت هذه الفجوة لتصل إلى ٢٨١ جنيهاً للفرد في عام٢٠١٠ بالقيمة الحقيقية وزادت شدة الفقر التي تُقاس بالقيمة التربيعية لفجوة الفقر بواقع ٠.٤ ، مما يشير إلى حدوث زيادة أخرى في نسبة التفاوت بين الفقراء.

٢ – الفقر وتوزيعه بمصر خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٥) [٢]:

تشير بيانات الجدول رقم (١) أنه علي الرغم من الارتفاع المتزايد لنسبة الفقراء حسب مقياس الفقر القومي إلا أن هناك تذبذب في نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر المدقع وإن كان يميل إلى الارتفاع في معظم السنوات وكما يتضح من شكل رقم (٣)، وقد تبين من الجدول أن نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر القومي في حالة ازدياد، حيث كانت النسبة ١٦.٧% في عام ٢٠٠٠ لتصل في عام ٢٠١٣ إلى ٢٦.٣%، وفي عام ٢٠١٥ بلغت نحو ٢٧.٨ % ، أما نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر المدقع فقد كانت ٢.٩% لتزداد حدتها لتصل في ٢٠٠٩ إلى ٦.١% لتبدأ في الانخفاض خلال السنوات التالية لتسجل ٤.٤% خلال عام ٢٠١٣، ثم تعاود الارتفاع مرة أخرى في عام ٢٠١٥ لتصل لنحو ٥.٣ %.

وبمراجعة نسبة الفقراء وفقاً لأقاليم الجمهورية فنجد أن أعلي نسبة للفقراء كانت تتركز في ريف الوجه القبلي،حيث كانت تمثل ٤٣.٧% في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ لتزداد إلى٤٩.٤% في عام٢٠١٢/ ٢٠١٣، ونحو ٥٦.٧ % في عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥ وتقل تلك النسبة إلى أقل من الثلث في حضر الوجه القبلي حيث كانت٢١% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ لتصل إلى٢٧% في عام ٢٠١٢/٢٠١٣، ونحو ٢٧.٤% في عام٢٠١٤ /٢٠١٥ ، ونجد أن٩.٧% من سكان المحافظات الحضرية فقراء مقابل ١٩.٧% في عام٢٠١٤/٢٠١٥. بينما شهدت مناطق المحافظات الحضرية والوجه البحري ارتفاعاً في مستويات الفقر ٢٠١٠/٢٠١١ و٢٠١٢/٢٠١٣ ، وقد شهدت

[٢] وهي الفترة التي أعقبت ثورة يناير ٢٠١١.

منطقة ريف الوجه القبلي ارتفاعاً في مستويات الفقر خلال نفس الفترة ، فالفقراء أكثر تمثيلاً في ريف الوجه القبلي حيث يسكن ٥٦.٧% من الفقراء في ريف الوجه القبلي بينما يعيش ٢٧%من السكان بها وذلك وفقا لاحصاءات عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥ كما يتضح من الجدول رقم (٢) .

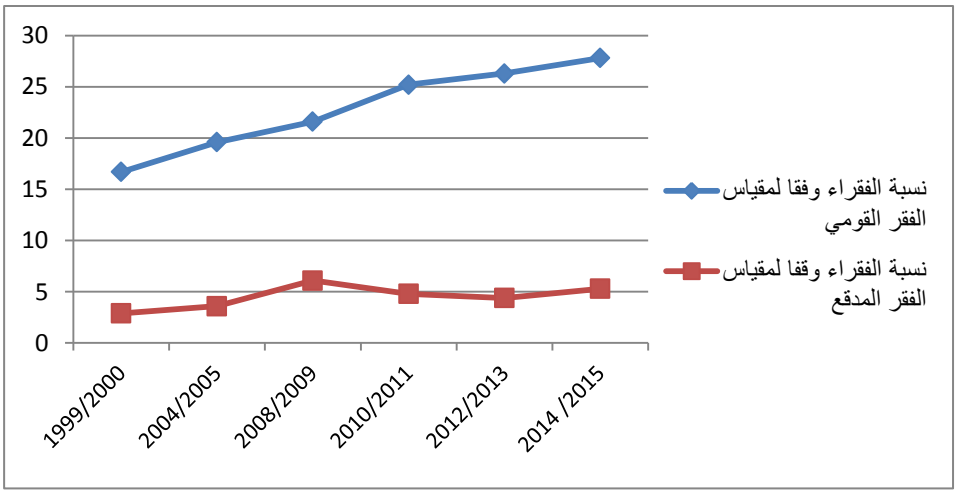

المصدر : الجدول رقم (١)

شكل(٣) تطور نسبة الفقراء على مستوي الجمهورية وعلى مستوي الفقر المدقع في الفترة من١٩٩٩/٢٠٠٠ حتي٢٠١٤/٢٠١٥

المحور الرابع: نموذج قياسي لمقارنة أنماط الاستهلاك والإنفاق في مصر للفترتين (٢٠١٢/٢٠١٣)،(٢٠١٥)[٣]:

المنهجية البحثية للنموذج:

قياس نموذج الانحدار في الصورة اللوغاريتمية المزدوجة المعكوسة لتقدير المرونات الإنفاقية كالآتي:

– نماذج تحليل ظاهرة الاستهلاك العائلى[٣٣]:

يعتمد الطلب على أى سلعة أو خدمة معينة على عدة عوامل ومن أهمها: دخل المستهلك، وسعر السلعة، وسعر السلع البديلة، ونوعية السلعة، وذوق المستهلك، ويمكن صياغة ذلك كالآتي:

$$y_i = f(p_1, p_2, p_3 \ldots\ldots p_n, x_i, h)$$

حيث: y_i: تمثل الكمية المطلوبة من السلعة، x_i: يمثل دخل المستهلك، pi: يمثل سعر السلعة أو

[٣] ويكمن السبب من وراء اختيار فترتين متقاربتين هو وقوعهما في فترة زمنية غير مستقرة اقتصادياً نتيجة لأحداث ثورة يناير وماترتب عليها من تداعيات أثرت على الواقع الاقتصادي المصري، وبالتالي لم يتم اجراء مقارنة بين فترة مابعد ثورة يناير وماقبلها لأن ذلك سيكون مقارنة بين فترتين إحداهما مستقرة اقتصادياً والأخرى غير مستقرة وهذا غير محبذ احصائياً، علماً بأن البيانات التى يصدرها الجهاز المركزى كانت تصدر كل خمس سنوات وصدرت فى الفترة الاخيرة اما كل عامين او ثلاثة أعوام.

المجموعة السلعية، h: يمثل ذوق المستهلك. وحيث أن بحوث ميزانية الأسرة (الدخل والإنفاق) تنفذ خلال فترة زمنية قصيرة المدى فيفترض فيها عدم تغير أسعار السلع. وكذلك يفترض ثبات ذوق المستهلك خلال نفس الفترة وعليه فتصبح دالة الإنفاق الاستهلاكي كالتالي:

$y = f(x)$ حيث: y: تمثل الكمية المطلوبة من السلعة، x: يمثل دخل المستهلك. وكلما زادت معدلات دخل الفرد زادت مقدرته الإنفاقية ، وغالباً ما يكون الدخل المصرح به يختلف عن الواقع، وفي هذه الحالة فإنه يفضل إستخدام المجموع الكلى للإنفاق الاستهلاكي بدلاً من الدخل، حيث إن إستخدام مجموع الإنفاق الكلى يعطى معامل الارتباط أكبر من معامل الارتباط الذي يعطيه النموذج عند إستخدام الدخل كمتغير مستقل، إضافة إلى ذلك فإن إستخدام المجموع الكلى للإنفاق بدلاً من الدخل يعطى نتائج منطقية تنسجم مع النظرية الإقتصادية، وبناءً على الفرضيات يمكن كتابة العلاقة السابقة بالشكل التالي:$y_{it} = f_i (x_t)$

حيث: y_{it}: يمثل مقدار الإنفاق على السلعة i، x_t: يمثل مجموع الإنفاق الكلى على السلع والخدمات.

ويمكن أن تأخذ العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي لسلعة ما وإجمالي الإنفاق على السلع والخدمات المختلفة عديد من الصيغ الرياضية[٣٤] كالآتي:

- **الدالة الخطية:** الميل الحدى للاستهلاك ثابت وهذا يعني أن تناسب أصحاب الدخول المتوسطة، كما أن من عيوبها أنها غير مناسبة للمجاميع السلعية التي يصل إستهلاكها حد الإشباع.
- **الدالة المعكوسة:** المرونة الدخلية لهذه الدالة تتناسب عكسيا مع أى زيادة في الدخل وتتأثر قيمتها بشكل كبير عند الدخول المنخفضة والمتوسطة ولهذا فهى تصلح لكل مستويات الدخول العليا فقط.
- **الدالة التربيعية:** الميل الحدى للاستهلاك يزداد مع كل زيادة في الدخل، لذلك فهى قليلة الاستخدام في تحليل الاستهلاك العائلى.
- **الدالة نصف اللوغارتيمية:** الميل الحدى للاستهلاك لهذه الدالة يتناقص مع كل زيادة في الدخل، وهذه الدالة تناسب السلع التي يميل إستهلاكها للإشباع في حدود الدخول المرتفعة.
- **الدالة اللوغارتمية المزدوجة:** الميل الحدى للاستهلاك ينخفض مع زيادة في الدخل وهذه الدالة لا تكون مناسبة للسلع التي لها حد الإشباع عند مستويات الدخول المرتفعة وحتى السلع الكمالية، وعليه فهى غير مناسبة إذا كان الدخل كبير، وكذلك بالنسبة للسلع الضرورية التي تقل مرونتها مع إرتفاع الدخل. وهى من الدوال المستخدمة في دراسة تحليل سلوك المستهلك وذلك لسهولة تطبيقها ولكون الميل الحدى للاستهلاك يمثل المرونة الدخلية للسلعة المدروسة.
- **الدالة النسبية نصف اللوغارتمية:** وهذه الدالة لها خصائص مشابهة إلى حد ما للدالة اللوغارتمية المزدوجة، وهى مناسبة لتحليل الطلب عند مستويات الدخل المتوسط.
- **الدالة اللوغارتمية المزدوجة المعكوسة:** هذه الدالة تفترض أن الإنفاق يرتفع مع كل زيادة في الدخل إلى أن يصل إلى أعلى نقطة إشباع ثم يبدأ بعدها بالإنخفاض لذلك فهى ملائمة

لتصنيف السلع حسب نوعيتها. لذا فقد تم استخدام هذه الدالة في التقدير[٣٥].

ولتقدير خطوط الفقر تم استخدام نموذج الإنفاق الخطي Linear Expenditure System(LES): وهى عبارة عن مجموعة من المعادلات وعددها يساوي عدد السلع المدروسة، وتعد كل معادلة منها معادلة طلب خطية بدلالة الأسعار والدخول ويعد Klein، Rubin أول من إقترح منطومة الإنفاق الخطي وذلك عام (١٩٤٧) أما التغير الاقتصادي فقد تم توضيحه من قبل Samulson عام (١٩٤٧) أيضاً، وفي عام (١٩٥٠) بين Geary، Stone (١٩٥٤)[٣٦] أن قياس مستوى المعيشة يعتمد على دالة المنفعة وعرفت دالة المنفعة باسم دالة المنفعة Stone–Geary utility function كالآتي:

$$\text{Max: } U=\sum_{j=1}^{n}\beta_j \ln(Q_j-\lambda_j), \quad \text{st: } \sum_{j=1}^{n}P_jQ_j=Y$$

ويتم الحصول على نموذج (LES) وذلك عند تعظيم دالة المنفعة المباشرة تحت قيد الميزانية "Budget Constraint". ولتجنب الحصول على مصفوفة شاذة (X`X) "Singular Matrix" نتيجة وجود شرط الإضافة بأن مجموع نسب الإنفاق على كل السلع بالنموذج يساوي الواحد، فيتم إستبعاد دالة إنفاق واحدة وتقدير عدد (n–1) من معادلات النموذج كالتالي:

$$P_iQ_i = P_i\lambda_i + \beta_i\left(Y-\sum_{j=1}^{n}P_j\lambda\right) \qquad (1)$$

حيث: β_i = الميل الحدى لنسبة الإنفاق الاستهلاكي على السلعة "Marginal Budget Share" (i).

بشرط أن $(1>\beta_i>0)$، مما يوضح أن نموذج (LES) لا يسمح بوجود حالة سلع رديئة.

λ_i = أقل كمية مطلوبة من السلعة (i) أى الحد الأدنى الذي يستهلكه المستهلك من السلعة بغض النظر عن أسعارها.

$\sum_{j=1}^{n}P_j\lambda_j$ = أدنى حد إنفاق على السلع (j) ويسمى إنفاق الكفاف "Subsistence Expenditure"

$Y-\sum_{j=1}^{n}P_j\lambda_j$ =Y دخل زائد متبقى "Supernumerary Income" منفق على السلع (j) بنسب ثابتة.

ويتضمن نموذج (LES) مرحلتين: الأولى توضح الإنفاق الكافي ($\sum_{j=1}^{n}P_j\lambda$) على السلع لشراء حد أدنى من الكميات (λ_i). والثانية توضح توزيع باقى الدخل الزائد أو المتبقي ($Y-\sum_{j=1}^{n}P_j\lambda_j$) طبقا لتفضيلات الاستهلاك الحدى الموضحة من خلال المعلم (β_i `s)[٣٧].

كما يمكن أيضاً تعظيم دالة منفعة "Klein–Rubin"[٣٨] للحصول على نموذج (LES) كالتالي:

$$\text{Max: } U=\Phi\prod_{j=1}^{n}(Q_j-\lambda_j)^{\beta_j}, \text{St:}\sum_{j=1}^{n}P_j\lambda_j=Y$$

حيث:

$$[\partial U/\partial\Phi>0, \beta_i>0, \sum_{j=1}^{n}\beta_i=1, (Q_i-\lambda_i)>0]$$

$$Q_i=\lambda_i+(\beta_i/P_i)\left(Y-\sum_{j=1}^{n}P_j\lambda_j\right) \qquad (2)$$

$$W_i=(P_i\lambda_i/Y)+\beta_i\left(1-\sum_{j=1}^{n}P_i\lambda_i/Y\right) \qquad (3)$$

ومعادلة (٢) عبارة عن قسمة معادلة (١) على سعر (P_i)، بينما معادلة (٣) عبارة عن قسمة معادلة (١) على إجمالي الإنفاق على السلع (Y). ويكون عدد معاملات إنحدار نموذج (LES) عبارة عن (2n–1)، تنقسم إلى (n–1) بالنسبة إلى(β_i)، (n) بالنسبة إلى (λ_i).

ويتسم نموذج (LES) بأنه يستوفي شروط التجانس من الدرجة الصفرية في الأسعار والدخل، وشروط

الإضافة والتماثل. وإذا كانت قيمة ($\lambda i < 0$) فهذا يعني أن الطلب على السلعة يكون مرناً.

وقد افترض البحث أن نسبة المنفق على الطعام والشراب من إجمالي الدخل تتناقص بزيادة الدخل – قانون Engle– وبالتالي افترض البحث أن قيمة الحد الأدنى للإنفاق على الطعام والشراب يمثل ٩٨% للفئة الأولى وذلك من قيمة الإنفاق الاستهلاكي تتناقص هذه النسبة بزيادة الإنفاق في الفئات الإنفاقية المتتالية حتى تصل إلى ٥٠%، وبحيث يكون التناقص متناسب مع عدد الفئات.

وقد تم استخدام طريقة الانحدار غير المرتبط ظاهرياً Seemingly Unrelated Regression (SUR) والتي تُعرف أيضاً بطريقة زيلنز Zellner's Method.

ويتم تحديد الفئات الفقيرة فقراً مدقعاً وذلك من تقدير قيمة خط فقر الغذاء (Z_f)، وهى تلك الفئات التي يكون إجمالي إنفاقها الاستهلاكي أقل من قيمة خط فقر الغذاء. وقد تم تقدير خط فقر غير الغذاء (Z_{nf}) وفقاً للطريقة التي اقترحها Ravallion[٣٩] وعرف فيها خط فقر غير الغذاء (Z_{nf}) بإنه الحد الأدنى لتكلفة (قيمة الإنفاق) البنود الأساسية غير الغذائية، حيث يتم تقدير الدالة الآتية:

$S_i = f (hi, y_i / Z_f)$ والتي تعرف بدالة الإنفاق النسبي أو معادلة إنجل Engle Equation، وهى عبارة عن إنحدار S_i الإنفاق النسبي على الغذاء للفئة الإنفاقية الفقيرةi، كدالة في كل من h_i متوسط عدد أفراد الأسرة في الفئة الإنفاقية الفقيرة i، y_i / Z_f حيث: y_i إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للفئة الإنفاقية الفقيرة i، Z_f خط فقر الغذاء، ثم يتم تقدير خط غير الغذاء كالآتي:

$$Z_{nf} = \bar{y}_{nf} = \bar{y}\left(1 - \hat{S}\right)$$

ثم يتم تقدير خط الفقر المطلق (Z) الذي يساوي مجموع خط فقر الغذاء (Z_f) وخط فقر غير الغذاء (Z_{nf}) أى أن: $Z = Z_f + Z_{nf}$.

ومن خلال الاستعانة بالنتائج المتحصل عليها يمكن إجراء مقارنة لمستوى فقر الأسر باستخدام التغير في مؤشرات الفقر (اختبار الهيمنة العشوائية)[٤٠]، وهو يساعد في تكوين ترتيبات رتبية للفقر خلال السنوات أو المجموعات، بمعنى إنها تمكن من ترتيب تلك الأعوام أو المجموعات تصاعدياً أو تنازلياً وفقاً لمستوى الفقر من خلال التوضيح البيانى لإتجاه التغير فقط وليس نسبته. وقد يكون هذا الاختبار من الرتبة الأولى أو من الرتبة الثانية أو الثالثة، كالتالي:

ثم يتم تقدير خط الفقر المطلق (Z) الذي يساوي مجموع خط فقر الغذاء (Z_f) وخط فقر غير الغذاء (Z_{nf}) أى أن: $Z = Z_f + Z_{nf}$

وتم الحصول على البيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك عامي ٢٠١٢/٢٠١٣، ٢٠١٥.

– **الدرجة الأولى:** يتضمن المقارنة البيانية لدوال التوزيع التراكمية لمؤشر الرفاهية المحدد (دخل، استهلاك) لسنوات (أو لمجموعات) الدراسة المختلفة ويطلق على منحنى دالة التوزيع التراكمى اسم منحنى حدوث الفقر حيث يُمثل النسبة التراكمية للسكان على المحور الرأسى ومتوسط الإنفاق على المحور الأفقى. وبالتالي كل نقطة عليه توضح نسبة الفقر عند خط الفقر المحدد لهذه النقطة، ويقال أن التوزيع لأحد الأعوام يهيمن على الأخرى إذا كان منحنى

التوزيع التراكمى لهذا العام يقع فوق منحنيات التوزيع للأعوام الأخرى عند كل مستويات الدخل أو الاستهلاك. ويمكن استنتاج أن مستوى الفقر بهذا العام يكون أعلى من الأعوام الأخرى بغض النظر عن مؤشر الفقر المستخدم أو خط الفقر المستخدم.

- **الدرجة الثانية:** وهو مماثل للدرجة الأولى، والفرق الوحيد بينهما هو أن اختبار الهيمنة من الدرجة الثانية يتعلق بتحليل منحنيات عجز (أوعمق) الفقر، وكل نقطة على منحنى عجز الفقر توضح فجوة الفقر التجميعية وهى ناتج ضرب مؤشر فجوة الفقر في خط الفقر.
- **الدرجة الثالثة:** يتعلق بتحليل منحنيات شدة الفقر والتي توضح المساحة تحت منحنى عجز الفقر (خاص بالدرجة الثانية)، وكل نقطة على منحنى شدة الفقر توضح مؤشر شدة الفقر(تربيع فجوة الفقر).

المحور الخامس: نتائج النموذج:

١- النمط الإنفاقي لعامي (٢٠١٢/٢٠١٣)، (٢٠١٥):

جدول (٣): مقارنة بين أنماط استهلاك السلع.

السلع	بين الفترتين			بين الحضر والريف	
	حضر	ريف	جمهورية	2012/2013	2015
الطعام والشراب	كمالية أكثر	كمالية أكثر	ضرورية أكثر	حضر	حضر
الحبوب والخبز	ضرورية أكثر	ضرورية أكثر	ضرورية أكثر	ريف	ريف
اللحوم	كمالية أكثر	كمالية أكثر	كمالية أكثر	حضر	حضر
الأسماك	ضرورية أكثر	ضرورية أكثر	ضرورية أكثر	ريف	ريف
الألبان والجبن والبيض	كمالية أكثر	كمالية أكثر	كمالية أكثر	حضر	ريف
الزيوت والدهون	ضرورية أكثر	كمالية أكثر	ضرورية أكثر	حضر	ريف
الفاكهة	كمالية أكثر	كمالية أكثر	كمالية أكثر	حضر	حضر
الخضر	ضرورية أكثر	كمالية أكثر	ضرورية أكثر	حضر	ريف
السكر والأغذية السكرية	ضرورية أكثر	ضرورية أكثر	ضرورية أكثر	ريف	حضر
منتجات الأغذية غير المصنفة تحت بند آخر	ضرورية أكثر	ضرورية أكثر	ضرورية أكثر	حضر	حضر
المشروبات غير الكحولية	كمالية أكثر	كمالية أكثر	كمالية أكثر	حضر	حضر

المصدر: جدول (١) بالملحق.

بدراسة النمط الإنفاقي لمجموعة الطعام والشراب بالجدول (١) بالملحق تبين معنوية الدالة المقدرة، وقد تبين أن هذه المجموعة من السلع الضرورية، حيث بلغ متوسط المرونة الإنفاقية حوالي ٠.٦٥٥، ٠.٦٠٧، ٠.٦٢٦ عام (٢٠١٢/٢٠١٣)، وحوالي ٠.٦٤٧، ٠.٦٣٨، ٠.٦٢٠ عام (٢٠١٥) لكل من الحضر، والريف، والجمهورية على التوالي.

في حين تبين من مقارنة المرونة الإنفاقية للسلع بين الفترتين وكما يتضح من جدول (٣)، وجود أربعة سلع (ضمن مجموعة الطعام والشراب) أصبحت ذات مرونة إنفاقية أكبر للحضر، ووجود ستة سلع (ضمن مجموعة الطعام والشراب) أصبحت ذات مرونة إنفاقية أكبر للريف، الأمر الذي قد يشير إلى اتجاه السلع نحو اعتبارها سلع كمالية أكثر في عام (٢٠١٥) عن عام (٢٠١٣/٢٠١٢)، هذا بالإضافة إلى زيادة الفقر في الريف في عام (٢٠١٥) عن عام (٢٠١٣/٢٠١٢). كما يتضح من نفس الجدول ومن مقارنة المرونة الإنفاقية للسلع بين الحضر والريف، زيادة الفقر في الريف عن الحضر في عام (٢٠١٥) عن عام (٢٠١٣/٢٠١٢).

ومن العرض السابق يتضح أن:

- مجموعة الطعام والشراب والسلع المكونة للمجموعة تعتبر سلع ضرورية تختلف قيمة مرونتها الإنفاقية إختلافاً طفيفا باختلاف مستويات الإنفاق وباختلاف السنة.

- مستويات الإنفاق الأولى لعام (٢٠١٥) أكثر فقراً في الحصول على مجموعة الطعام والشراب والسلع المكونة للمجموعة وذلك لانخفاض المرونات الإنفاقية عن عام (٢٠١٣/٢٠١٢).

٢- خطوط الفقر لعامي (٢٠١٣/٢٠١٢)، (٢٠١٥):

جدول (٤): نتائج نموذج الإنفاق الخطي للسلع الغذائية للحضر لعام ٢٠١٣/٢٠١٢

السلع	الحد الأدنى للإنفاق بالجنيه	t-Statistic	Prob.	الإنفاق الزائد	t-Statistic	Prob	Adjusted R-squared
الحبوب والخبز	369.5	5.79	0.00	0.11	12.46	0.00	0.88
اللحوم	903.6	5.91	0.00	0.32	14.83	0.00	0.91
الأسماك	173.9	3.98	0.00	0.09	14.04	0.00	0.90
الألبان والجبن والبيض	507.8	6.46	0.00	0.15	14.06	0.00	0.90
الزيوت والدهون	237.6	7.21	0.00	0.05	11.89	0.00	0.87
الفاكهة	188.2	5.13	0.00	0.09	16.99	0.00	0.93
الخضر	640.5	7.56	0.00	0.08	6.54	0.00	0.66
السكر والأغذية السكرية	114.2	8.19	0.00	0.04	22.87	0.00	0.96
منتجات الأغذية غير المصنعة تحت بند آخر	70.9	6.46	0.00	0.02	11.13	0.00	0.85
المشروبات غير الكحولية	107.2	5.88	0.00	0.05	18.66	0.00	0.94
المجموع	3313.5			1.00			

t-Statistic : قيمة ت.Prob: تشير إلى المعنويةAdjusted R-squared: معامل التحديد المعدل

المصدر: حسبت من بيانات : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك عام (٢٠١٣/٢٠١٢).

جدول (٥): نتائج نموذج الإنفاق الخطي للسلع الغذائية للحضر لعام ٢٠١٥

السلـــع	الحد الأدنى للإنفاق بالجنيه	t−Statistic	Prob.	الإنفاق الزائد	t−Statistic	Prob.	Adjusted R−squared
الحبوب والخبز	671.9	8.07	0.00	0.10	9.01	0.00	0.79
اللحوم	1356.6	5.76	0.00	0.36	12.07	0.00	0.87
الأسماك	304.4	5.64	0.00	0.09	12.66	0.00	0.88
الألبان والجبن والبيض	977.0	8.01	0.00	0.15	9.30	0.00	0.80
الزيوت والدهون	578.9	12.27	0.00	0.04	6.47	0.00	0.66
الفاكهة	291.5	5.23	0.00	0.08	10.99	0.00	0.85
الخضر	1101.1	10.39	0.00	0.07	4.88	0.00	0.52
السكر والأغذية السكرية	264.9	8.89	0.00	0.04	11.44	0.00	0.86
منتجات الأغذية غير المصنعة تحت بند آخر	150.3	12.13	0.00	0.01	9.11	0.00	0.80
المشروبات غير الكحولية	115.9	5.09	0.00	0.06	21.33	0.00	0.96
المجموع	5812.5			1.00			

t−Statistic : قيمة ت .Prob: تشير إلى المعنوية Adjusted R−squared: معامل التحديد المعدل

المصدر: حسبت من بيانات : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك عام (٢٠١٥).

عندما تقوم الأسرة بتخصيص جزء من إنفاقها لشراء المتطلبات الدنيا من الغذاء، فإن الجزء المتبقي من هذا الإنفاق والذي يعرف بالإنفاق الزائد يعاد توزيع إنفاقه بنسب مختلفة (σ_i) حيث أن قيمة σ_i توضح ضمنياً درجة تفضيل المستهلك (الأسرة) بين السلع الغذائية المختلفة، حيث أن تفضيل (ذوق) المستهلك لا يظهر إلا بعد ضمان حصوله على الحد الأدنى لكل السلع الغذائية ثم يبدأ مجال الخيار والتفضيل بين تلك السلع.

– **الحضر**: يتضح من جدولى (٤،٥) أن اللحوم كانت أعلى نسبة من تلك النسب والتي بلغت حوالي ٣١.٨١%، ٣٦.٤٩% لعـــامي (٢٠١٢/٢٠١٣)، (٢٠١٥) على التوالي (أى أن ٣١.٨١%،٣٦.٤٩% من الإنفاق الزائد والمتبقي من الإنفاق الغذائى بعد شراء الأسرة الاحتياجات الغذائية الدنيا يوجه إلى اللحوم)، ثم تأتى الألبان والجبن والبيض، ثم الحبوب والخبز، مما يوضح أهميتها بمجموعة الطعام والشراب لدى الأسرة.

ويتضح أيضاً من نفس الجدول أن الحد الأدنى لكل معادلات نظام الإنفاق الخطي للسلع الغذائية المختلفة بلغ نحو٣٣١٣.٤٥، ٥٨١٢.٤٨ جنيه/سنة لعامي (٢٠١٢/٢٠١٣)، (٢٠١٥) على التوالي، مما يعني أن خط فقر الغذاء (ZF) أو خط الفقر المدقع للأسرة قدر بنحو ٣٣١٣.٤٥، ٥٨١٢.٤٨ جنيه/سنة لعامي (٢٠١٢/٢٠١٣)، (٢٠١٥) على التوالي. أى أن الفئتين الأولتين هى

من الفئات الفقيرة فقراً مدقعاً (أى الفئات الأشد فقراً) حيث قل إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للأسرة بها عن 3313.45، 5812.48 جنيه/سنة لعامي (٢٠١٣/٢٠١٢)، (٢٠١٥) على التوالي.

جدول (٦)

تقدير خط فقر غير الغذاء وخط الفقر المطلق خلال الفترتين (2013/2012- 2015)

السنة	البيان	الثابت	h	ln(y/zf)	معامل التحديد المعدل	قيمة ف	المعنوية	القيمة التقديرية	خط فقر الغذاء بالجنيه	خط فقر غير الغذاء بالجنيه	خط الفقر المطلق بالجنيه
2013-2012	الحضر	.782	-.005	-.191	0.69	22.4	0.00	0.510	3313.5	1027.6	4341.0
	قيمة ت	14.48	-0.63	-6.37							
	المعنوية	0.00	0.54	0.00							
	الريف	.561	.455	-1.098	0.65	19.0	0.00	0.612	3068.6	821.7	3890.3
	قيمة ت	3.24	3.39	-4.55							
	المعنوية	0.00	0.00	0.00							
	الجمهورية	.734	.075	-.327	0.63	17.5	0.00	0.553	3575.8	1155.1	4730.9
	قيمة ت	5.54	0.98	-3.18							
	المعنوية	0.00	0.34	0.01							
2015	الحضر	.536	.017	-.136	0.98	528.0	0.00	0.377	5812.5	2290.8	8103.3
	قيمة ت	52.81	3.14	-17.58							
	المعنوية	0.00	0.01	0.00							
	الريف	.516	.037	-.204	0.98	505.8	0.00	0.358	5805.7	2570.0	8375.7
	قيمة ت	35.06	5.68	-15.61							
	المعنوية	0.00	0.00	0.00							
	الجمهورية	.376	.285	-.632	0.05	0.6	0.58	0.608	6826.0	1927.8	8753.9
	قيمة ت	0.41	0.73	-1.01							
	المعنوية	0.69	0.48	0.33							

t-Statistic : قيمة ت .Sig: تشير إلى المعنوية Adjusted R-squared: معامل التحديد المعدل

المصدر: حسبت من بيانات : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك عامي (٢٠١٣/٢٠١٢)، (٢٠١٥).

وبعد استبعاد الفئتين الأولتين وهى الفئات الفقيرة فقراً مدقعاً (أى الفئات الأشد فقراً) وباستخدام طريقة المربعات الصغرى وبمعلومية الإنفاق النسبي على الغذاء للفئة الإنفاقية، متوسط عدد أفراد الأسرة في الفئة الإنفاقية، إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للفئة الإنفاقية، خط فقر الغذاء المقدر مسبقاً، بلغ خط فقر غير الغذاء (Znf) للأسرة خلال نفس العام حوالي 1027.6، 2290.8 جنيه/سنة لعامي (٢٠١٣/٢٠١٢)، (٢٠١٥) على التوالي، وبالتالي فإن خط الفقر المطلق (Z) والذي يساوي مجموع خط فقر الغذاء (Zf) وخط فقر غير الغذاء (Znf) بلغ نحو 4341.0، 8103.3 جنيه/سنة لعامي (٢٠١٣/٢٠١٢)، (٢٠١٥) على التوالي، كما يتضح من جدول (٦).

ومن العرض السابق يتضح أن:

- ارتفاع نسبة الإنفاق للحضر على اللحوم والألبان والجبن والبيض، ثم الحبوب والخبز.

- ارتفاع خط الفقر المدقع للحضر في عام (٢٠١٥) عن عام (٢٠١٢/٢٠١٣).

- ارتفاع خط الفقر المطلق للحضر في عام (٢٠١٥) عن عام (٢٠١٢/٢٠١٣).

جدول (٧): نتائج نموذج الإنفاق الخطي للسلع الغذائية للريف لعام ٢٠١٢/٢٠١٣

السلـــع	الحد الادنى للانفاق بالجنيه	t-Statistic	Prob.	الإنفاق الزائد	t-Statistic	Prob.	Adjusted R-squared
الحبوب والخبز	389.4	4.85	0.00	0.14	13.76	0.00	0.90
اللحوم	727.2	9.48	0.00	0.35	35.36	0.00	0.98
الأسماك	99.7	2.67	0.01	0.07	15.15	0.00	0.92
الألبان والجبن والبيض	456.3	5.11	0.00	0.10	8.16	0.00	0.76
الزيوت والدهون	325.9	4.43	0.00	0.04	4.10	0.00	0.43
الفاكهة	127.2	4.71	0.00	0.09	26.73	0.00	0.97
الخضر	686.1	8.49	0.00	0.10	9.76	0.00	0.82
السكر والأغذية السكرية	86.8	5.51	0.00	0.05	22.15	0.00	0.96
منتجات الأغذية غير المصنعة تحت بند آخر	65.1	8.92	0.00	0.01	15.45	0.00	0.92
المشروبات غير الكحولية	104.9	7.58	0.00	0.04	20.01	0.00	0.95
المجموع	3068.6			1.00			

t–Statistic : قيمة ت.Prob: تشير إلى المعنوية Adjusted R–squared: معامل التحديد المعدل.

المصدر: حسبت من بيانات : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك عام (٢٠١٢/٢٠١٣)

جدول (٨): نتائج نموذج الإنفاق الخطي للسلع الغذائية للريف لعام ٢٠١٥.

السلع	الحد الادنى للانفاق بالجنيه	t-Statistic	Prob.	الإنفاق الزائد	t-Statistic	Prob.	Adjusted R-squared
الحبوب والخبز	718.1	6.51	0.00	0.11	7.84	0.00	0.74
اللحوم	1392.6	5.82	0.00	0.36	12.50	0.00	0.88
الأسماك	266.3	4.04	0.00	0.08	9.48	0.00	0.81
الألبان والجبن والبيض	725.8	6.10	0.00	0.12	7.99	0.00	0.75
الزيوت والدهون	645.2	8.62	0.00	0.06	7.12	0.00	0.70
الفاكهة	287.9	4.82	0.00	0.08	10.46	0.00	0.84
الخضر	1119.3	8.59	0.00	0.11	6.67	0.00	0.67
السكر والأغذية السكرية	323.6	6.72	0.00	0.04	6.87	0.00	0.69
منتجات الأغذية غير المصنعة تحت بند آخر	169.1	11.23	0.00	0.01	6.45	0.00	0.66
المشروبات غير الكحولية	157.7	5.79	0.00	0.04	12.34	0.00	0.88
المجموع	5805.7			1.00			

t–Statistic : قيمة ت .Prob: تشير إلى المعنوية Adjusted R–squared: معامل التحديد المعدل

المصدر: حسبت من بيانات : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك عام (٢٠١٥).

- **الريف:** يتضح من جدولى (٧، ٨) أن اللحوم كانت أعلى نسبة من تلك النسب والتي بلغت حوالي٣٥.٤٢%، ٣٦.٣٦% لعامي (٢٠١٢/ ٢٠١٣)، (٢٠١٥) على التوالي (أى أن ٣٥.٤٢%، ٣٦.٣٦% من الإنفاق الزائد والمتبقي من الإنفاق الغذائى بعد شراء الأسرة الاحتياجات الغذائية الدنيا يوجه إلى اللحوم)، ثم يأتى الحبوب والخبز، ثم الخضر، ثم الألبان والجبن والبيض في وضع تبادلي للعامين، مما يوضح أهميتها بمجموعة الطعام والشراب لدى الأسرة.

ويتضح أيضاً من نفس الجدول أن الحد الأدنى لكل معادلات نظام الإنفاق الخطي للسلع الغذائية المختلفة بلغ نحو ٣٣١٣.٥، ٥٨١٢.٥ جنيه/سنة لعامي (٢٠١٣/٢٠١٢)، (٢٠١٥) على التوالي، مما يعني أن خط فقر الغذاء (ZF) أو خط الفقر المدقع للأسرة قدر بنحو ٣٠٦٨.٦١، ٥٨٠٥.٦٩ جنيه/سنة لعامي (٢٠١٣/٢٠١٢)، (٢٠١٥) على التوالي. أى أن الفئتين الأولتين هى من الفئات الفقيرة فقراً مدقعاً (أى الفئات الأشد فقراً) حيث قل إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للأسرة بها عن ٣٠٦٨.٦١، ٥٨٠٥.٦٩ جنيه/سنة لعامي (٢٠١٣/٢٠١٢)، (٢٠١٥) على التوالي.

وبعد استبعاد الفئتين الأولتين وهى الفئات الفقيرة فقراً مدقعاً (أى الفئات الأشد فقراً) وباستخدام طريقة المربعات الصغرى وبمعلومية الإنفاق النسبي على الغذاء للفئة الإنفاقية، متوسط عدد أفراد الأسرة في الفئة الإنفاقية ، إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للفئة الإنفاقية ، خط فقر الغذاء المقدر مسبقاً، بلغ خط فقر غير الغذاء (Znf) للأسرة خلال نفس العام حوالي ٨٢١.٧، ٢٥٧٠.٠ جنيه/سنة لعامي (٢٠١٣/٢٠١٢)، (٢٠١٥) على التوالي، وبالتالي فإن خط الفقر المطلق (Z) والذي يساوي مجموع خط فقر الغذاء (Zf) وخط فقر غير الغذاء (Znf) بلغ نحو ٣٨٩٠.٣، ٨٣٧٥.٧ جنيه/سنة لعامي (٢٠١٣/٢٠١٢)، (٢٠١٥) على التوالي، كما يتضح من جدول (٨).

ومن العرض السابق يتضح أن:

- **ارتفاع نسبة الإنفاق للريف على اللحوم والحبوب والخبز والخضر والألبان والجبن والبيض في وضع تبادلي لعامين.**
- **ارتفاع خط الفقر المدقع للريف في عام (٢٠١٥) عن عام (٢٠١٣/٢٠١٢).**
- **ارتفاع خط الفقر المطلق للريف في عام (٢٠١٥) عن عام (٢٠١٣/٢٠١٢).**

- **الجمهورية:** يتضح من جدولى (٩، ١٠) أن اللحوم كانت أعلى نسبة من تلك النسب والتي بلغت حوالي ٣٢.١٥%، ٣٦.٤٨% لعامي (٢٠١٣/٢٠١٢)، (٢٠١٥) على التوالي (أى أن ٣٢.١٥%، ٣٦.٤٨% من الإنفاق الزائد والمتبقي من الإنفاق الغذائى بعد شراء الأسرة الاحتياجات الغذائية الدنيا يوجه إلى اللحوم)، ثم تأتى الألبان والجبن والبيض، ثم الحبوب والخبز في وضع تبادلي للعامين، مما يوضح أهميتها بمجموعة الطعام والشراب لدى الأسرة.

ويتضح أيضاً من نفس الجدول أن الحد الأدنى لكل معادلات نظام الإنفاق الخطي للسلع الغذائية المختلفة بلغ نحو ٣٥٧٥.٨، ٦٨٢٦ جنيه/سنة لعامي (٢٠١٣/٢٠١٢)، (٢٠١٥) على التوالي، مما يعني أن خط فقر الغذاء (ZF) أو خط الفقر المدقع للأسرة قدر بنحو ٣٥٧٥.٨٠، ٦٨٢٦.٠٢ جنيه/سنة لعامي (٢٠١٣/٢٠١٢)،

(٢٠١٥) على التوالي. أى أن الفئتين الأولتين هى من الفئات الفقيرة فقراً مدقعاً أى الفئات الأشد فقراً حيث قل إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للأسرة بها عن ٣٥٧٥.٨٠، ٦٨٢٦.٠٢جنيه/سنة لعامي (٢٠١٣/٢٠١٢)،(٢٠١٥) على التوالي.

وبعد استبعاد الفئتين الأولتين وهى الفئات الفقيرة فقراً مدقعاً أى الفئات الأشد فقراً وباستخدام طريقة المربعات الصغرى وبمعلومية الإنفاق النسبي على الغذاء للفئة الإنفاقية، متوسط عدد أفراد الأسرة في الفئة الإنفاقية، إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للفئة الإنفاقية، خط فقر الغذاء المقدر مسبقاً، بلغ خط فقر غير الغذاء (Znf) للأسرة خلال نفس العام حوالي ١١٥٥.١، ١٩٢٧.٨ جنيه/سنة لعامي (٢٠١٣/٢٠١٢)، (٢٠١٥) على التوالي، وبالتالي فإن خط الفقر المطلق (Z) والذي يساوي مجموع خط فقر الغذاء (Zf) وخط فقر غير الغذاء (Znf) بلغ نحو ٤٧٣٠.٩، ٨٧٥٣.٩ جنيه/سنة لعامي (٢٠١٣/٢٠١٢)، (٢٠١٥) على التوالي، كما يتضح من جدول (٨).

ومن العرض السابق يتضح أن:

- **ارتفاع نسبة الإنفاق للجمهورية على اللحوم والألبان والجبن والبيض، ثم الحبوب والخبز في وضع تبادلي لعامين.**
- **ارتفاع خط الفقر المدقع للجمهورية في عام (٢٠١٥) عن عام (٢٠١٣/٢٠١٢).**
- **ارتفاع خط الفقر المطلق للجمهورية في عام (٢٠١٥) عن عام (٢٠١٣/٢٠١٢).**

جدول (٩)[٤]: نتائج نموذج الإنفاق الخطي للسلع الغذائية للجمهورية لعام ٢٠١٣/٢٠١٢

السلـــــع	الحد الادنى للانفاق بالجنيه	t-Statistic	Prob.	الإنفاق الزائد	t-Statistic	Prob.	Adjusted R-squared
الحبوب والخبز	471.4	5.66	0.00	0.12	9.88	0.00	0.82
اللحوم	993.2	6.87	0.00	0.32	15.84	0.00	0.92
الأسماك	147.1	3.48	0.00	0.09	14.38	0.00	0.91
الألبان والجبن والبيض	449.8	6.38	0.00	0.15	14.90	0.00	0.91
الزيوت والدهون	292.3	8.08	0.00	0.05	10.80	0.00	0.85
الفاكهة	191.9	5.22	0.00	0.09	17.25	0.00	0.93
الخضر	733.9	8.27	0.00	0.08	6.36	0.00	0.65
السكر والأغذية السكرية	113.9	7.32	0.00	0.05	20.81	0.00	0.95
منتجات الأغذية غير المصنعة تحت بند آخر	71.7	7.56	0.00	0.02	12.47	0.00	0.88
المشروبات غير الكحولية	110.7	6.72	0.00	0.05	19.76	0.00	0.95
المجموع	3575.8			1.00			

t-Statistic : قيمة ت .Prob: تشير إلى المعنوية Adjusted R-squared: معامل التحديد المعدل

المصدر: حسبت من بيانات : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك عام (٢٠١٣/٢٠١٢).

[٤] نتائج تحليل الانحدار لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك) عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ .

جدول (١٠): نتائج نموذج الإنفاق الخطي للسلع الغذائية للجمهورية لعام ٢٠١٥

السلـــع	الحد الادنى للانفاق بالجنيه	t-Statistic	Prob.	الإنفاق الزائد	t-Statistic	Prob.	Adjusted R-squared
الحبوب والخبز	824.1	8.61	0.00	0.10	7.27	0.00	0.71
اللحوم	1720.7	6.90	0.00	0.36	10.58	0.00	0.84
الأسماك	337.4	5.86	0.00	0.09	11.01	0.00	0.85
الألبان والجبن والبيض	892.6	7.46	0.00	0.15	8.90	0.00	0.79
الزيوت والدهون	727.2	11.79	0.00	0.04	4.76	0.00	0.50
الفاكهة	363.8	6.30	0.00	0.08	9.83	0.00	0.82
الخضر	1284.8	10.88	0.00	0.07	4.29	0.00	0.45
السكر والأغذية السكرية	351.3	10.16	0.00	0.04	8.71	0.00	0.78
منتجات الأغذية غير المصنعة تحت بند آخر	171.9	13.77	0.00	0.01	7.88	0.00	0.74
المشروبات غير الكحولية	152.0	6.25	0.00	0.06	17.65	0.00	0.94
المجموع	6826.0			1.00			

t-Statistic : قيمة ت .Prob: تشير إلى المعنوية Adjusted R-squared: معامل التحديد المعدل

المصدر: حسبت من بيانات : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك عام (٢٠١٥).

٣- منحنـــى حـــدوث الفقـــر لعـــامي (٢٠١٣/٢٠١٢)،(٢٠١٥):

وبمقارنة النسبة التراكمية لعدد الأسر للعامين (٢٠١٣/٢٠١٢)، (٢٠١٥) لكـل فئـات الإنفـاق السـنوى للأسـرة سـواء للحضـر أو الريـف أو للجمهورية، وبالتمثيل البيانى للنسبة التراكمية لعدد الأسر على المحور الرأسى ومتوسط انفاق الأسرة علـى المحـور الأفقـى للعـامين كمـا هـو موضـح بالاشـكال (٤،٥،٦) يتضـح أن التوزيـع التراكمـى لعام (٢٠١٥) يهيمن علـى التوزيـع التراكمـى لعـام (٢٠١٣/٢٠١٢) حيث تقع دالـة التوزيـع التراكمـى (منحنى حدوث الفقر) لعام (٢٠١٥) فوق نظيرتها لعام (٢٠١٣/٢٠١٢) عند كل مستويات الإنفاق باستثناء مستويات الإنفاق المرتفعة جدا. وبالتالي يمكن استنتاج أن مستوى فقر الأسر في (٢٠١٥) يفـوق نظيـره فـي عـام (٢٠١٣/٢٠١٢) باسـتثناء مستويات الإنفاق المرتفعة جدا، وذلك بغض النظر عن مؤشر الفقر المستخدم (نسبة أو فجوة أو شدة الفقر) أو خط الفقر المستخدم (سواء كان مدقع أو مطلق أو نسبي أو الحدود الدنيا والعليا لـه)، ومن ذلك يتضح أن الأسر كانت أفقر بصفة عامة في (٢٠١٥) بالمقارنة مع (٢٠١٣/٢٠١٢).

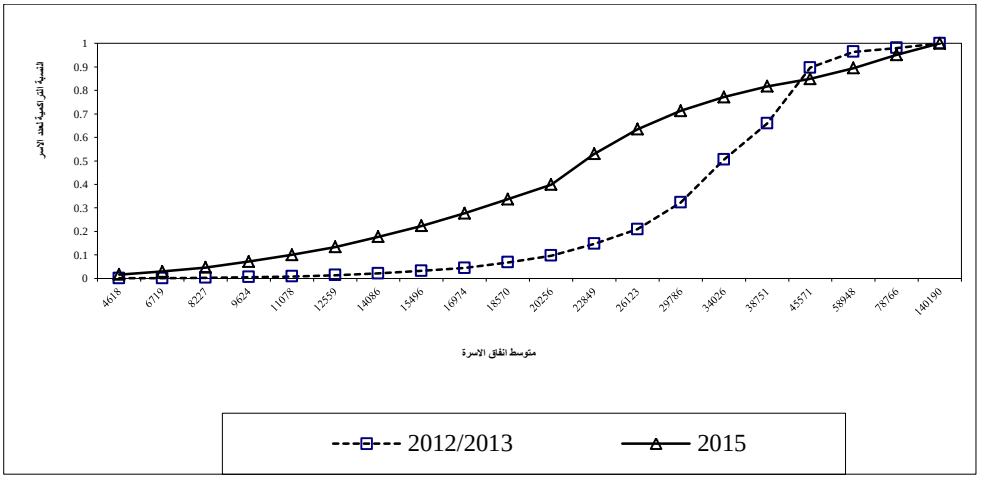

المصدر: من النموذج بواسطة الباحث.

شكل (٤): منحنى حدوث الفقر للحضر لعامي (٢٠١٢/٢٠١٣)، (٢٠١٥)

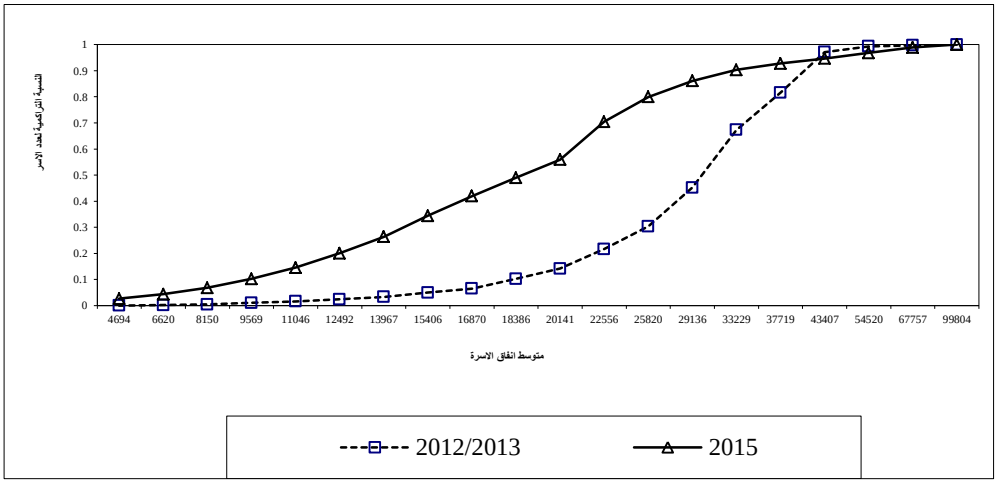

المصدر: من النموذج بواسطة الباحث.

شكل (٥): منحنى حدوث الفقر للريف لعامي (٢٠١٢/٢٠١٣)، (٢٠١٥)

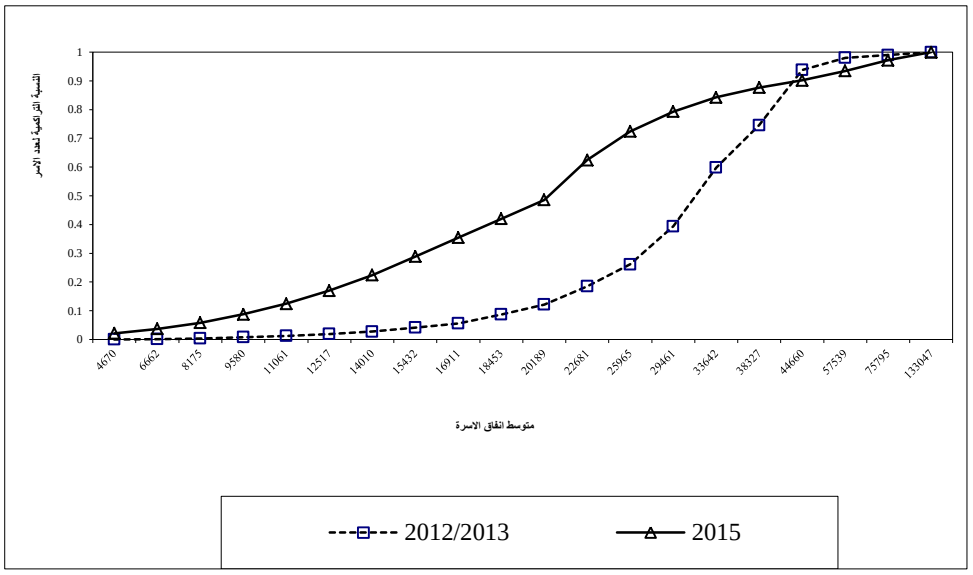

المصدر: من النموذج بواسطة الباحث.

شكل (٦): منحنى حدوث الفقر للجمهورية لعامي (٢٠١٢/٢٠١٣)، (٢٠١٥)

المحور الخامس أهم النتائج والتوصيات

- ارتفاع خط الفقر بمعدل أعلى عقب تنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادي في مطلع التسعينات من القرن الماضي.
- شهدت مصر زيادة مستمرة في معدلات الفقر ومزيداً من انخفاض في مستوى معيشة الفقراء وخاصة في المناطق الريفية بالرغم من تحقيق معدلات نمو مرتفعة في بعض سنوات الدراسة، مع حدوث تفاوت بين الفقراء بشكل واضح .
- زيادة نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر القومي، وتذبذب بمقياس الفقر المدقع يغلب عليه الزيادة.
- أعلى نسبة للفقر وفقاً لأقاليم الجمهورية كانت تتركز في الوجه القبلي ، مع ارتفاع عام لمستويات في الفقر في كافة المناطق الحضرية والريفية .
- مستويات الإنفاق الأولِي لعام (٢٠١٥) أكثر فقراً في الحصول على مجموعة الطعام والشراب والسلع المكونة للمجموعة وذلك لانخفاض المرونات الإنفاقية عن عام (٢٠١٢/٢٠١٣).
- توجه الأسرة بالحضر حوالي ٣١.٨١%، ٣٦.٤٩% من الإنفاق الزائد والمتبقى من الإنفاق الغذائى بعد شراء الأسرة الاحتياجات الغذائية الدنيا إلى اللحوم ثم تأتى الألبان والجبن والبيض، ثم الحبوب والخبز لعامي (٢٠١٢/٢٠١٣)، (٢٠١٥) على التوالي مما يوضح أهميتها بمجموعة الطعام والشراب لدى الأسرة .
- ارتفاع نسبة الانفاق للريف على اللحوم والحبوب والخبز والخضر والألبان والجبن والبيض في وضع تبادلي للعامين .
- توجه الأسرة بالجمهورية حوالي ٣٢.١٥%، ٣٦.٤٨% من الإنفاق الزائد والمتبقى من الإنفاق الغذائى بعد شراء الأسرة الاحتياجات الغذائية الدنيا إلى اللحوم ثم يأتى الحبوب والخبز، ثم

الألبان والجبن والبيض فى وضع تبادلى للعامين (٢٠١٣/٢٠١٢)، (٢٠١٥) على التوالي.

- ارتفاع خط الفقر المدقع والمطلق في الريف والحضر والجمهورية لعامي (٢٠١٥) عن عام (٢٠١٢ / ٢٠١٣).
- مستوى فقر الأسر سواء للحضر او الريف او للجمهورية فى عام (٢٠١٥) يفوق نظيره عام (٢٠١٣/٢٠١٢) عند كل مستويات الإنفاق باستثناء مستويات الإنفاق المرتفعة جداً.

التوصيات

- ضرورة أن تقوم الدولة بتحديد دورها في مكافحة الفقر من خلال برنامج واضح يرتكز على وجود شبكات الأمان والحماية الاجتماعية للحد من الفقر والتخفيف من آثار تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي .
- العمل على وضع سياسات ملائمة للحد من التضخم والبطالة ، وخفض نسبة سوء التغذية، لتخفيض نسبة الفقر على المستوى القومى.
- العمل على تخفيض فقر الدخل في الريف من خلال زيادة إنتاجية الحاصلات الغذائية للمزارعين وزيادة فرص توليد الدخل لسكان الريف الريف الذين لايملكون أراضي زراعية .
- اتباع نظام دعم يقوم على التمييز بين المستحقين وغير المستحقين ، وخاصة في مجال دعم السلع التموينية ، والمساهمة في تخفيف من حدة الفقر ، مع مراعاة كفاية الحصص التموينية لبعض السلع .
- أن تقوم الدولة بانتهاج سياسات تشجع على اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة .
- على الدولة أن تعيد النظر في أنظمتها الضريبية بحيث تتناسب مع معدلات التضخم المختلفة لتفادي الجور على أصحاب الدخول الضعيفة .

العمل على الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال مكافحة الفقر ؛ من حيث توفير القروض الحسنة للفقراء لزيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات التي يستهلكها الفقراء كي يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفقراء من الدخل القومي ويقلل من أعدادهم.

المراجـــع

(1)http://www.eamaar.org/?mod=article&ID= 5547.

(2)Perthel. D., Engel's Law Revisited, Int. Stal. Rev. Vol. 43, 1995. pp. 211-213

(٣) كريمة كريم ، الفقر وتوزيع الدخل في مصر، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، مطابع نجد المصرية السعودية، القاهرة، يونيو ١٩٩٤.

(٤) عليا العريان، نظرة عامة عن الأنماط الاستهلاكية في مصر، ندوة تنمية وتنظيم التجارة الداخلية، وزارة التموين والتجارة الداخلية، القاهرة، مارس ١٩٩٥.

(٥) البرنامج الانمائى للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٦، ص ١٨.

(6) Datt G., Jolliffe D.,Sharma M. "Aprofile of Poverty in Egypt: 1997 "International Food Policy Research Institute- FCND Discussion Paper No. 49, August 1998.

(٧) إبراهيم سليمان ،"قياس مستوي الفقر ودور تقانة المعلومات والاتصالات في الحد من آثاره" قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٣.

(٨) طارق عبد الفتاح الشريعى، أثر سياسات الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على كل من الاستثمار والمدخرات الزراعية والدخل الزراعى في المقتصد الزراعى المصرى، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الاسكندرية، ٢٠٠٤.

(٩) منصور مغاورى حسن ، الفقر: دراسة لمؤشرات الحرمان البشرى في بعض لمحافظات، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المؤتمر السنوى التاسع لمحاربة الفقر، أغسطس ٢٠٠٧.

(١٠) وائل فوزى عبد الباسط محمد، دراسة تحليلية لمشكلة الفقر في مصر نموذج قياسى ودراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨.

(11)https://unstats.un.org/unsd/methods/poverty /ESCWA/14.%20P6.%20Jordan.ppt

(١٢) رضا العدل، فرج عزت، محمد بسيونى، التنمية الاقتصادية، جامعة عين شمس، بدون سنة النشر، ص ٨٦.

(١٣) فيليب عطية، أمراض الفقر والمشكلات الصحية في العالم الثالث، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٢، ص ١٠.

(١٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية، المجلد١، فبراير ١٩٩٦، ص ١٣.

(١٥) البنك الدولى، تقرير عن التنمية البشرية في العالم، ١٩٩٠، ص ٨٨.

(١٦) جورج فارس القصيفي، الفقر في غربى آسيا، منهج اجتماعى سياسى، ورقة عمل ١٠، مناهضة وإزالة الفقر، اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية، دمشق، الجمهورية العربية السورية 28-29 فبراير، ١٩٩٦، ص ١٩٢.

(١٧) محمد حامد دويدار، أصول الاقتصاد السياسى، ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، الجزء ٢، ١٩٩٦، ص ٢٧٠.

(١٨) حسين يحيى، عبد الله الربيعى، ماجد بدر، قياس الفقر وتوزيع الدخل في الأردن، بحوث اقتصادية عربية، العدد ٢٤، ٢٠٠١، ص ٢٤.

(١٩) عبد الحميد إبراهيمى، العدالة الاجتماعية والتنمية في الإسلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ١٨٠.

(٢٠) إبراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٥، ص ٤٣٣.

(٢١) رضا العدل، فرج عزت، محمد بسيونى، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١١١-١١٣.

(٢٢) عبد المنعم محمد مبارك، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، ١٩٩٩، ص ٥٣.

(٢٣) نادية رمسيس، النظرية الغربية والتنمية العربية، الواقع الراهن والمستقبل، مجلة المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص ٣٣.

[٢٤] تكاليف تحقيق الألفية الثالثة بمصر، قضايا التخطيط والتنمية؛ ١٩٤(القاهرة: معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٦)، ص ٥٤.

[٢٥] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨: محاربة تغير المناخ (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٨)، ص ٣٤٥.

[26] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81-%D9 %82%D8%B1

[٢٧] الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية تنمية للجميع، ٢٠١٦.

-http://hdr.undp.org/sites/default/files/2016_human_development_report.pdf

٢٨ هبة أحمد نصار، " الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية، بعض الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، مؤتمر قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، نوفمبر ١٩٩٢، ص ٤ – ٥

[29] Caa.Collicelti, Poverty,in transformation , opcit, p 139.

30-Toshikazzu Yamada. Sustainable Development and Poverty Reeducation Under Mub-ark,S Program. Opcit,Plo.

31 World Bank-ABAB Republic of Eg-ypt, Poverty Assessment Update, Social and Econ-omic Development Group, Middle East and North Africa, Report No 39885 EGT, P. 2007, Vol 1.

(٣٢) - مجموعة البنك الدولي – منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، " إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك " ، دراسة تشخيصية منهجية (P١٥١٤٢٩) ، سبتمبر ٢٠١٥.

(٣٣) عصام عزيز شريف، مقدمة في القياس الإقتصادى، ١٩٨١.

(٣٤) فايق جزاع ياسين، تقدير المرونات الانفاقية للطلب على المواد الغذائية فى البيئتين الحضرية والريفية فى القطر العراقى، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، ٢٠٠٨، ص٥.

[٣٥] المصدر السابق .

(36) Richard Stone, Linear Expen-diture System and Demand Analysis: An Application to the pattern of British Demand, Econ. J., Vol. 64, Sept., 1964. pp 511-527.

أموری هادی کاظم، سعید عوض المعلم، تقدیر وتحلیل نماذج الإستهلاك ما بین دوال أنجل ومنظومات الطلب، دار المناهج، 2001، ص 187.

(37) Dean Goddard, An Analysis of Canadian Aggregate Demand for Food at Home and Away From Home, Can. J. Ag. Econ., Vol. 31, Nov., 1983. 289-318.

- Robert Pollak, &Terence Wales, Estimation of the Linear Expenditure System, Econometrica, Vol. 37, No. 4, July, 1969. 611-628.

(38) Murray Brown, & Dale Heien, The S-Branch Utility Tree: A Generalization of the Linear Expenditure System, Econometrica, Vol. 40, No. 4; July, 1972. 737-347.

(39) M Ravallion, Poverty Comaraison : A guide to Concepts and Methods. LSMS Working Paper No 88.The World Bank .Washington DC, 1992.

(٤٠) حفصه عبد العاطى على مرسى، التقييم الكمى للفقر في الريف المصرى، رسالة دكتوراة، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٩، ص ٢٤٨.

-World Bank, A sourcebook for Poverty Reduction Strategies, Vol.1, 2002, p 413.